(لَو) الامْتِنَاعِيَّةُ

إِشْكَالِيَّةُ الدّلَالَةِ وَأَسْرَارُ اقْتِرَانِ جَوَابِهَا بِاللَّامِ

تأليف

د/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن

أستاذ اللغويات ووكيل كلية اللغة العربية بالقاهرة

للدراسات العليا والبحوث، جامعة الأزهر

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

(لَو) الامْتِنَاعِيَّةُ – إِشْكَالِيَّةُ الدّلَالَةِ وَأَسْرَارُ اقْتِرَانِ جَوَابِهَا بِاللَّامِ

أحمد عيد عبد الفتاح حسن

أستاذ اللغويات ووكيل كلية اللغة العربية بالقاهرة للدراسات العليا والبحوث، جامعة الأزهر

Eid.drahmed1977@gmail.com

الملخص:

الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ الإِنْسَانَ، وعَلَّمَهُ الْبَيَانَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الْفُرْقَانِ، وعَلَى آلِ بَيْتِهِ أُولِي الْعِلْمِ والْإِيمَانِ، وبَعْدُ ...

فمِنْ دَقَائِقِ الْعَرَبِيَّةِ (لَو) الامْتِنَاعِيَّةُ، مِنْ حَيْثُ دلَالَتُهَا الْمُشْكِلَةُ فِي كُتُبِ التُّرَاثِ، وأَسْرَارُ اقْتِرَانِ جَوَابِهَا باللَّامِ. وكَانَ سَبَبُ شُرُوعِي فِي هَذَا الْبَحْثِ سُؤَالًا وَجَّهَهُ لِي أَحَدُ طُلَّابِي الْجَامِعِيِّينَ عَنْ فَائِدَةِ اقْتِرَانِ جَوَابِ (لَوْ) باللَّامِ، فَأَجَبْتُهُ إِجَابَةً سَرِيعَةً، لَمْ أَرَهَا كَافِيَةً لِذَلِكَ السُّؤَالِ؛ فَجَاءَ هَذَا الْبَحْثُ فِي مَبْحَثَيْنِ مُبَيِّنًا إِشْكَالِيَّةَ دلَالَةِ (لَو)، وأَسْرَارَ اقْتِرَانِ جَوَابِهَا باللَّامِ، مِنْ خِلَالِ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وبِخَاصَّةٍ آيَتَا جَعْلِ الزَّرْعِ حُطَامًا وجَعْلِ الْمَاءِ أُجَاجًا فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ، وقَدِ انْتَهَى الْبَحْثُ إِلَى الْأُمُورِ الآتِيَةِ:

الأول– بَيَان إِشْكَالِيَّةِ دلَالَةِ (لَو) فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ بَيَانًا مُنَاسِبًا لِطَبِيعَةِ عَصْرِنَا وعُقُولِ أَبْنَائِهِ.

الثَّانِي– مَجِيء عِبَارَةِ سِيبَوَيْهِ فِي بَيَانِ دلَالَةِ (لَو) الامْتِنَاعِيَّةِ ووَظِيفَتِهَا فِي الْكَلَامِ: (حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ) وَافِيَةً؛ فتَنَوَّعَتْ عِبَارَاتُ الْعُلَمَاءِ فِي شَرْحِهَا، واخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي تَفْسِيرِهَا.

الثَّالِث– اسْتَطَاعَ ابْنُ مَالِكٍ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ الْعِبَارَةِ الْجَيِّدَةِ فِي تَحْدِيدِ دلَالَةِ (لَو) الامْتِنَاعِيَّةِ الَّتِي تَصْدُقُ عَلَى مَوَاضِعِ وُرُودِهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نَثْرًا ونَظْمًا، وهِيَ: (لَوْ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ تَالٍ، يَلْزَمُ لِثُبُوتِهِ ثُبُوتُ تَالِيهِ)؛ فارْتَضَاهَا الْمُحَقِّقُون مِنْ اللُّغَوِيِّينَ وغَيْرِهِمْ، ورَدُّوا غَيْرَهَا.

الرابع– كَشْفُ السِّتَارَ عَنْ أَرْبَعَةِ أَسْرَارٍ لاقْتِرَانِ جَوابِ (لَو) باللَّامِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ:

السِّرّ الأَوَّل: الدّلالَةُ عَلَى الارْتِبَاطِ والتَّعَلُّقِ، والسِّرّ الثَّانِي: إِفَادَةُ التَّوْكِيدِ، والسِّرّ الثَّالِث: إِفَادَةُ التَّأْجِيلِ والتَّأْخِيرِ والْمُهْلَةِ، والسِّرّ الرَّابِع: زِيَادَةُ تَوْكِيدِ جَوَابِ الْقَسَمِ.

الكلمات المفتاحية: لو – الامتناعية — دلالة — اقتران — أسرار.

*****

(Lo) abstinence - the problematic of semantics and the secrets of conjugating its answer with Lam

Ahmed Eid Abdel Fattah Hassan
Professor of linguistics and vice dean of the Faculty of Arabic language in Cairo for graduate studies and research, Al-Azhar University
Eid.drahmed1977@gmail.com

Abstract:
Praise be to Allah who created man, taught him the Bayan, and prayers and peace be upon our Master Muhammad the Prophet Al-Furqan, and upon his household, the first knowledge and faith, and after ...
It is one of the minutes of Arabic (Lu) abstinence, in terms of its connotation formed in the heritage books, and the secrets of associating its answer with the blame. The reason I started this research was a question that one of my university students asked me about the usefulness of combining the answer (if) with the blame, so I answered him a quick answer, I didn't see it enough for that question; so this research came in two papers indicating the problem of the connotation (if), and the secrets of combining her answer with blame, through the verses of the Holy Quran, especially:
The first is a statement of the problematic significance of Lu in eloquent speech, a statement appropriate to the nature of our time and the minds of his children.
The second-the advent of the sibawayh phrase in the statement of the connotation of (if) abstention and its function in speech: (a character for what would have happened if someone else had happened) is sufficient; so the phrases of the scholars varied in explaining them, and their statements differed in their interpretation.
Third-ibn Malik was able to be the author of a good phrase in determining the meaning of the abstention (if), which attests to the places mentioned in the Arabic speech in prose and systems, namely: (if a letter indicates a subsequent absence, a subsequent proof is required to prove it); the investigators of linguists and others agreed with it, and others responded.
The unveiling of four secrets of the coupling of the answer (Lu) with the blame in the words of the Arabs:
The first secret: the indication of attachment and attachment, the second secret: the confirmation statement, the third secret: the statement of postponement, delay and time limit, and the fourth secret: increasing the confirmation of the answer of the oath.

Keywords: Lo - abstinence – connotation – conjugation-secrets.

مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ الإِنسَانَ، وعَلَّمَهُ الْبَيَانَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الْفُرْقَانِ، وعَلَى آلِ بَيْتِهِ أُولِي الْعِلْمِ والْإِيمَانِ، وبَعْدُ ...

فَلَا تَزَالُ الْعَرَبِيَّةُ تَعِجُّ بِدَقَائِقِهَا الْجَمَّةِ، وَفَرَائِدِهَا الثَّرَّةِ أَمَامَ كُلِّ لَبِيبٍ، مُنْذُ انْطَلَقَتْ مَسِيرَةُ الْبَحْثِ اللُّغَوِيِّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، عَلَى يَدِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ ﷺ، فَمَا مَرَّ عَصْرٌ مِنْ عُصُورِ الْعِلْمِ إِلَّا ظَهَرَتْ فِيهِ بَعْضُ مَحَاسِنِهَا الَّتِي لَا تُحْصَى، وَذُكِرَتْ بَعْضُ دَقَائِقِهَا الَّتِي لَا تَنْتَهِي، وَنُشِرَتْ بَعْضُ فَرَائِدِهَا الَّتِي لَا تَنْقَضِي.

ومِنْ هُنَا وَجَدْنَا فِي آثَارِ مَنْ سَبَقَ مُؤَلَّفَاتٍ بَدِيعَةً، فِيهَا الْفَوَائِدُ، وبِهَا الْفَرَائِدُ، قَامَتْ حَوْلَهَا الشُّرُوحُ، وَافْتَقَرَتِ الشُّرُوحُ إِلَى الْحَوَاشِي، ووَضَعُوا عَلَيْهَا التَّقْرِيرَاتِ، كَـ(أَلْفِيَة ابْنِ مَالِكٍ فِي النَّحْوِ والصَّرْفِ)، و(مَتْنِ الْخَطِيبِ الْقَزْوِينِيِّ فِي الْبَلَاغَةِ: تَلْخِيص الْمِفْتَاحِ)، و(مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيبِ) لِابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيِّ.

ومِنْ دَقَائِقِ الْعَرَبِيَّةِ: (لَو) الامْتِنَاعِيَّةُ، مِنْ حَيْثُ دلَالَتُهَا الْمُشْكِلَةُ فِي كُتُبِ التُّرَاثِ، وأَسْرَارُ اقْتِرَانِ جَوَابِهَا باللَّامِ. وكَانَ سَبَبُ شُرُوعِي فِي هَذَا الْبَحْثِ سُؤَالًا وَجَّهَهُ لِي أَحَدُ طُلَّابِي الْجَامِعِيِّينَ عَنْ فَائِدَةِ اقْتِرَانِ جَوَابِ (لَوْ) باللَّامِ، فَأَجَبْتُهُ إِجَابَةً سَرِيعَةً، لَمْ أَرَهَا كَافِيَةً لِذَلِكَ السُّؤَالِ؛ فَجَاءَ هَذَا الْبَحْثُ فِي مَبْحَثَيْنِ مُبَيِّنًا إِشْكَالِيَّةَ دلَالَةِ (لَو)، وأَسْرَارَ اقْتِرَانِ جَوَابِهَا باللَّامِ، مِنْ خِلَالِ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وبِخَاصَّةٍ آيَتَا جَعْلِ الزَّرْعِ حُطَامًا وجَعْلِ الْمَاءِ أُجَاجًا فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ.

واللهَ ﷻ أَسْأَلُ تَوْفِيقًا وسَدَادًا، وهِدَايَةً ورَشَادًا، وهُوَ حَسْبِي، ونِعْمَ الْوَكِيلُ!

*****

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: إِشْكَالِيَّةُ دلالة (لَوْ)

الِاسْتِعْمَالُ الْغَالِبُ لـ(لَوْ) فِي الْكَلَامِ: أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، تُفِيدُ تَعْلِيقَ حُصُولِ مَضْمُونِ الْجَوَابِ عَلَى حُصُولِ مَضْمُونِ الشَّرطِ فِي الْمَاضِي. ولِهَذَا لَمْ تَجْزِمِ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا لِلْمَاضِي لَفْظًا ومَعْنًى، كَقَوْلِكَ: (لَوْ زُرْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ)، وَقَوْلِكَ: (لَوْ يَزُورُنِي خَالِدٌ لَأَكْرَمْتُهُ). فَـ(لَوْ) فِي إِفَادَةِ الشَّرْطِيَّةِ نَظِيرُ (إِنْ) فِي الرَّبْطِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، لَا فِي الْعَمَلِ، ولَا فِي التَّعْلِيقِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ(١).

ولِلْعُلَمَاءِ فِي دِلَالَتِهَا عَلَى الامْتِنَاعِ آراءُ:

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ: أَنَّ (لَوْ) حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ فِي الْمَاضِي لِوُقُوعِ غَيْرِه. وهُوَ رأْيُ سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ)، فَقَدْ قَالَ: "وأَمَّا "لَوْ" فَلِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ"(٢). ومُرَادُهُ: أَنَّهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ وُقُوعِ الْجَوَابِ فِي الْمَاضِي، وأَنَّ وُقُوعَهُ كَانَ مُتَوَقَّعًا لِوُقُوعِ الشَّرْطِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَقَعْ لِعَدَمِ وُقُوعِ الشَّرْطِ.

والسِّينُ فِي قَوْلِهِ: (سَيَقَعُ) دَالَّةٌ عَلَى التَّوَقُّعِ.

قَالَ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (ت٧٧٣هـ): "فالَّذِي يَبْتَدِرُ إلى الذِّهْنِ أنَّ مَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ (لَوْ) تَدُلُّ بالْمُطَابَقَةِ عَلَى أَنَّ وُقُوعَ الثَّانِي كَانَ يَحْصُلُ عَلَى تَقْدِيرِ وُقُوعِ الأَوَّلِ، وتَدُلُّ بالالْتِزَامِ عَلَى امْتِنَاعِ وُقُوعِ الثَّانِي لامْتِنَاعِ وُقُوعِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّهُ إذَا كَانَ وُقُوعُ الثَّانِي لازِمًا لِوُقُوعِ الأَوَّلِ، فَعَدَمُ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْمَلْزُومِ"(٣).

فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] دَلَّتْ (لَوْ) عَلَى امْتِنَاعِ وُقُوعِ الْهِدَايَةِ لِجَمِيعِ النَّاسِ، وأَنَّ هَذِهِ الْهِدَايَةَ كَانَتْ مُتَوَقَّعَةَ الْوُقُوعِ فِي الْمَاضِي لِوُقُوعِ الشَّرْطِ، لَكِنَّهَا لَمْ تَقَعْ لِعَدَمِ وُقُوعِهِ؛ فالْمُسَبَّبُ مُنْتَفٍ لانْتِفَاءِ السَّبَبِ.

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم١/٩٠، ٩١، تح/علي بن محمّد العمران، دار عطاءات العلم، الرياض، ودار ابن حزم، بيروت، ط٥، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

(٢) الكتاب٤/٢٢٤، تح/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٣) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح١/٣٣٧، تح/د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

الرَّأي الثَّاني: أَنَّهَا حَرْفٌ يُفِيدُ امْتِنَاعَ الشَّرْطِ وَامْتِنَاعَ الْجَوَابِ جَمِيعًا بطَرِيقِ الاسْتِلْزَامِ، كَمَا يَمْتَنِعُ الْمُسَبَّبُ لامْتِنَاعِ السَّبَبِ، والْمَعْلُولُ لامْتِنَاعِ الْعِلَّةِ. وهُوَ رَأْيُ الأَكْثَرِينَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ والْمُعْرِبِينَ، يَقُولُونَ: لَوْ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ لِامْتِنَاعِ الشَّرْطِ، فقَوْلُكَ: (لَوْ جِئْتَنِي لأَكْرَمْتُكَ) دَالٌّ عَلَى امْتِنَاعِ الإِكْرَامِ لامْتِنَاعِ الْمَجِيء.

فَامْتِنَاعُ الشَّرْطِ والْجَوَابِ الْمُثْبَتَيْنِ بَعْدَ (لَوْ) نَفْيٌ، وَامْتِنَاعُ الشَّرْطِ والْجَوَابِ الْمَنْفِيَّيْنِ بَعْدَهَا إِثْبَاتٌ، وَامْتِنَاعُ الْمُثْبَتِ مِنْهُمَا نَفْيٌ، وامْتِنَاعُ الْمَنْفِيِّ مِنْهُمَا إِثْبَاتٌ؛ لأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لامْتِنَاعِ غَيْرِهِ، فَإِذَا امْتَنَعَ الإِثْبَاتُ صَارَ نَفْيًا، وإِذَا امْتَنَعَ النَّفْيُ صَارَ إِثْبَاتًا[1].

ولَيْسَ هَذَا الرَّأْيُ بِمُطَّرِدٌ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ السَّمَاعِ، بَلَ هُوَ مَعْنَاهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ؛ ولِذَلِك ضَعَّفَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ النَّحَاةِ، وحَكَمَ عليه ابْنُ هِشَامٍ الأنصاريُّ بالْبُطْلَانِ[2].

ومِمَّا أُبْطِلَ بِهِ هَذَا الرَّأْيُ:

(أ)– قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، فَامْتِنَاعُ الشَّرْطِ الْمُثْبَتِ نَفْيٌ، وامْتِنَاعُ الْجَوَابِ الْمَنْفِيِّ إِثْبَاتٌ؛ فيَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ (حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ) مَحْذُورٌ عَظِيمٌ، وهُوَ أَنْ يَكُونَ نَفَادُ كَلِمَاتِ اللهِ تعَالَى ثَابِتًا، وكَوْنُ أَشْجَارِ الأَرْضِ أَقْلَامًا وَالْبِحَارِ مِدَادًا لِكِتَابَةِ كَلِمَاتِهِ مَنْفِيًّا.

(ب)– وَقَوْلُ عُمَرَ ﷺ: (نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ! لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ). فَامْتِنَاعُ الشَّرْطِ الْمَنْفِيِّ إِثْبَاتٌ، وامْتِنَاعُ الْجَوَابِ الْمَنْفِيِّ إِثْبَاتٌ؛ فيَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ (حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ) خَطَأٌ عَظِيمٌ، وهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ مِنَ اللهِ تعَالَى ثَابِتًا، ومَعْصِيَةُ اللهِ ثَابِتَةً؛ فيَكُونُ هَذَا ذَمًّا، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْقَوْلُ الْعُمَرِيُّ فِي سِيَاقِ الْمَدْحِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ (نِعْمَ) لِلْمَدْحِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ.

فَقَدْ يَكُونُ الْجَوَابُ ثَابِتًا لِثُبُوتِ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، كَمَا فِي قَوْلِهِم: (لَوْ كَانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضُّوءُ مَوْجُودًا)؛ فَإِنَّ الْجَوَابَ، وهُوَ وُجُودُ الضَّوْءِ لا يَمْتَنِعُ لامْتِنَاعِ الشَّرْطِ،

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد١/٩١، ٩٢، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي٤/٥٣، تح/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب٣/٢١٩ تح/د.السيد سعيد شرف الدين، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.

وهو طُلُوعُ الشَّمْسِ؛ لأنَّ لِوُجُودِ الضُّوءِ أَسْبَابًا أُخْرَى غَيْرَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، مِثْلُ: وُجُودِ مِصْبَاحٍ، أو وُجُودِ نَارٍ، أو طُلُوعِ قَمَرٍ[1].

فَعِبَارَةُ سِيبَوَيْهِ (وأَمَّا "لَوْ" فَلِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ) أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِنَّهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ)؛ لِاطِّرَادِ تَفْسِيرِ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي كُلِّ مَكَانٍ جَاءَتْ فِيهِ (لَوْ)، وَالْخِرَامِ تَفْسِيرِهِمْ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ فِي طَائِرٍ: (لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا)؛ إِذْ عَلَى تَفْسِيرِ سِيبَوَيْهِ يَكُونُ الْمَعْنَى ثُبُوتَ الْحَيَوَانِيَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ الْإِنْسَانِيَّةِ، إِذِ الْأَخَصُّ مُسْتَلْزِمٌ الْأَعَمَّ، وَعَلَى تَفْسِيرِهِمْ يَنْخَرِمُ ذَلِكَ؛ إِذْ يَكُونُ الْمَعْنَى امْتِنَاعَ الْحَيَوَانِيَّةِ لِأَجْلِ امْتِنَاعِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنِ انْتِفَاءِ الْإِنْسَانِيَّةِ انْتِفَاءُ الْحَيَوَانِيَّةِ؛ إِذْ تُوجَدُ الْحَيَوَانِيَّةُ وَلَا إِنْسَانِيَّةَ[2].

الرَّأْيُ الثَّالِثُ: أَنَّهَا حَرْفٌ لِمُجَرَّدِ الرَّبْطِ بَيْنَ جُمْلَتَيِ الْجَوَابِ والشَّرْطِ فِي الْمَاضِي، فَلَا تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّرْطِ، وَلَا عَلَى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ، بَلْ تَدُلُّ عَلَى تَعْلِيقِ حُصُولِ مَضْمُونِ الْجَوَابِ عَلَى حُصُولِ مَضْمُونِ الشَّرْطِ فِي الْمَاضِي، كَمَا دَلَّتْ (إِنْ) عَلَى تَعْلِيقِ حُصُولِ مَضْمُونِ الْجَوَابِ عَلَى حُصُولِ مَضْمُونِ الشَّرْطِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَمْ تَدُلَّ عَلَى امْتِنَاعٍ وَلَا عَلَى ثُبُوتٍ بِالْإِجْمَاعِ. وهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ الشَّلَوْبِين (ت٦٤٥هـ) وابْنِ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيِّ (ت٦٤٦هـ).

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ الأَنْصَارِيُّ (ت٧٦١هـ): "وَهَذَا الَّذِي قَالَاهُ كَإِنْكَارِ الضَّرُورِيَّاتِ؛ إِذْ فَهْمُ الِامْتِنَاعِ مِنْهَا كَالْبَدِيهِيِّ، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ (لَوْ فَعَلَ) فَهِمَ عَدَمَ وُقُوعِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ؛ وَلِهَذَا يَصِحُّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ اسْتُعْمِلَتْ فِيهِ أَنْ تَعْقُبَهُ بِحَرْفِ الِاسْتِدْرَاكِ دَاخِلًا عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ مَنْفِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، تَقُولُ: (لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَجِئْ)..."[3].

والظَّاهِرُ أَنَّهُمَا نَظَرَا إِلَى الْحَقِيقَةِ الْوَضْعِيَّةِ فَقَطْ لِـ(لَو)، وهِيَ: الرَّبْطُ بَيْنَ السَّبَبِ والْمُسَبَّبِ فِي الْمَاضِي فَقَطْ، وَلَيْسَ فِيهَا دِلَالَةٌ عَلَى امْتِنَاعٍ مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ، ولَوْ كَانَتْ دِلَالَتُهَا لَفْظِيَّةً لَمَا حَسُنَ الاسْتِدْرَاكُ بَعْدَهَا.

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤/٤١١، تح/د.عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير ١/١٤٤، تح/صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، عام النشر ١٤٢٠هـ.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣/٢١٤.

وَلَمْ يَنْظُرَا إِلَى الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ، وهِيَ الدِّلَالَةُ عَلَى الامْتِنَاعِ، وذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلُوهَا فِي التَّعْلِيقِ لِلامْتِنَاعِ اسْتِعْمَالًا غَالِبًا حَتَّى هَجَرُوا الْجَانِبَ الْمُحْتَمِلَ لِخِلَافِ الامْتِنَاعِ؛ ولِهَذَا كَثُرَ الاسْتِدْرَاكُ بَعْدَهَا فِي لِسَانِهِمْ؛ لأَنَّ الامْتِنَاعَ أَخُو النَّفْيِ. ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣].

وعِبَارَةُ سِيبَوَيْهِ السَّابِقَةُ شَامِلَةٌ لِلْحَقِيقَتَيْنِ: الْوَضْعِيَّةِ، والْعُرْفِيَّةِ[١]؛ ومِنْ هُنَا وَجَدْنَا بَهَاءَ الدِّينِ السُّبْكِيَّ يَقُولُ عَنْ هَذَا الرَّأْيِ: "وهَذَا أَخَذَ بِمَنْطُوقِ عِبَارَةِ سِيبَوَيْهِ، وأَعْرَضَ عَنْ مَفْهُومِهَا"[٢].

الرَّأْيُ الرَّابِعُ: أَنَّ لَوْ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّرْطِ فِي الْمَاضِي، وكَوْنِ ثُبُوتِ الشَّرْطِ مُسْتَلْزِمًا لِثُبُوتِ الْجَوَابِ. ولا دلَالَةَ فِيْهَا عَلَى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ ولا عَلَى ثُبُوتِهِ، إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ امْتِنَاعُهُ.

فقِيَامُ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو) مَحْكُومٌ بامْتِنَاعِهِ فِيمَا مَضَى، وبِكَوْنِ ثُبُوتِهِ مُسْتَلْزِمًا لِثُبُوتِ الْجَوَابِ، وهُوَ قِيامُ عَمْرٍو، وهَلْ لِعَمْرٍو قيامٌ آخَرُ غَيْرُ اللَّازِمِ عَنْ قِيَامِ زَيْدٍ، أو لَيْسَ لَهُ قِيَامٌ؟ لا تَعَرُّضَ فِي الْكَلَامِ لِذَلِكَ، لَكِنَّ الأَكْثَرَ كَوْنُ الثَّانِي والأَوَّلِ غَيْرَ وَاقِعَيْنِ.

وهُوَ رَأْيُ ابْنِ مَالِكٍ (ت٦٧٢هـ) والْمُحَقِّقِينَ[٣].

وعِبَارَةُ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ (لَوْ) مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ عِبَارَةِ سِيبَوَيْهِ وَالْأَكْثَرِينَ مِن النَّحْوِيِّينَ والْمُعْرِبِينَ؛ لأَنَّ عِبَارَةَ سِيبَوَيْهِ تَقْتَضِي أَنَّ مَوْضُوعَهَا ثُبُوتٌ لِثُبُوتٍ، وعِبَارَةَ غَيْرِهِ مَوْضُوعُهَا امْتِنَاعٌ لامْتِنَاعٍ. وعِبَارَتُهُ تَقْتَضِي امْتِنَاعًا للشَّرْطِ، وثُبُوتًا لِلْجَوَابِ بتَقْدِيرِ ثُبُوتِ الشَّرْطِ.

وَالثُّبُوتَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي عِبَارَةِ سِيبَوَيْهِ فَرْضِيَّانِ، والامْتِنَاعَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي عِبَارَةِ الأَكْثَرِينَ حَقِيقِيَّانِ. والثُّبُوتُ الْمَذْكُورُ فِي عِبَارَةِ ابْنِ مَالِكٍ فَرْضِيٌّ، والامْتِنَاعُ الْمَذْكُورُ فِيهَا حَقِيقِيٌّ[٤].

---

(١) ينظر: مصابيح المغاني في حروف المعاني لمحمد الموزعي، ص٤٠٧، ٤٠٨، تح/د.عائض بن نافع، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

(٢) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح١/٣٣٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣١، تح/د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٢٧٤، تح/د.فخر الدين قباوة، وأ.محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، ومغني اللبيب٣/٢٢٢، ٢٢٣.

وَلِكَوْنِ عِبَارَتِهِ وَسَطِيَّةً حُقَّ لَهُ أَنْ يَزْدَهِيَ بِهَا وأَنْ يَقُولَ: "والْعِبَارَةُ الْجَيِّدَةُ فِي (لَوْ) أَنْ يُقَالَ: (لَوْ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ تَالٍ، يَلْزَمُ لِثُبُوتِهِ ثُبُوتُ تَالِيهِ)"[1].

وَامْتِنَاعُ الشَّرْطِ فِي الْمَاضِي دَائِمًا مُثْبَتًا كَانَ أَوْ مَنْفِيًّا لا يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ الْجَوَابِ إِلَّا فِي حَالَةٍ واحِدَةٍ، وهِيَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لِجَوَابِ (لَوْ) سَبَبٌ غَيْرُ ذَلِكَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، فَيَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الشَّرْطِ امْتِنَاعُ الْجَوَابِ؛ لِمُلَازَمَتِهِ لَهُ عَقْلًا أَوْ شَرْعًا أَوْ عَادَةً.

فالْمُلَازَمَةُ الْعَقْلِيَّةُ بَيْنَهُمَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا)، فطُلُوعُ الشَّمْسِ سَبَبٌ لِوُجُودِ النَّهَارِ، وقَدِ امْتَنَعَ بِدِلَالَةِ (لَوْ)، واسْتَلْزَمَ ذَلِكَ الْامْتِنَاعُ امْتِنَاعَ الْجَوَابِ؛ لانْحِصَارِ سَبَبِ وُجُودِهِ فِي طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ سَبَبٌ لِوُجُودِ النَّهَارِ فِي الْعَقْلِ إِلَّا طُلُوعَ الشَّمْسِ؛ فَلَزِمَ مِنَ امْتِنَاعِ السَّبَبِ الْوَاحِدِ امْتِنَاعُ الْمُسَبَّبِ قَطْعًا؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ الْعَقْلِي.

ومِنَ الْمُلَازَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ بَيْنَهُمَا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾[2]، فمَشِيئَةُ اللهِ ﷻ سَبَبٌ لِرَفْعِ هَذَا الْمُنسَلِخِ، وقَدِ امْتَنَعَتْ بِدِلَالَةِ (لَوْ)، واسْتَلْزَمَ ذَلِكَ الْامْتِنَاعُ امْتِنَاعَ الْجَوَابِ، وهُوَ رَفْعُ هَذَا الْمُنسَلِخِ؛ لانْحِصَارِ سَبَبِ رَفْعِهِ فِي مَشِيئَةِ اللهِ ﷻ، فَلَيْسَ هُنَاكَ سَبَبٌ لِرَفْعِ هَذَا الْمُنْسَلِخِ فِي الشَّرْعِ والدِّينِ سِوَى مَشِيئَةِ اللهِ ﷻ له وَقَدِ امْتَنَعَتْ؛ فَلَزِمَ مِنَ امْتِنَاعِ السَّبَبِ الْوَاحِدِ امْتِنَاعُ الْمُسَبَّبِ قَطْعًا؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ الشَّرْعِيِّ.

ومِنَ الْمُلَازَمَةِ الْعَادِّيَةِ بَيْنَهُمَا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأَنْبِيَاءِ: ٢٢]. فوُجُودُ آلِهَةٍ غَيْرِ اللهِ ﷻ سَبَبٌ لِفَسَادِ السَّمَاوَاتِ والْأَرْضِ، وقَدِ امْتَنَعَ بِدِلَالَةِ (لَوْ)، واسْتَلْزَمَ ذَلِكَ الْامْتِنَاعُ امْتِنَاعَ الْجَوَابِ، وهُوَ فَسَادُ السَّمَاوَاتِ والْأَرْضِ؛ لانْحِصَارِ سَبَبِ فَسَادِهِمَا فِي التَّعَدُّدِ عَلَى وَفْقِ الْعَادَةِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْحَاكِمِ، فالْعَادَةُ قَاضِيَةٌ بالتَّمَانُعِ فِي الشَّيءِ وعَدَمِ التَّوَافُقِ عَلَيْهِ؛ فَلَزِمَ مِنَ امْتِنَاعِ التَّعَدُّدِ الْمُفَادِ بـ(لو) امْتِنَاعُ الْفَسَادِ قَطْعًا؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ الْعَادِيِّ[3].

==

(٤) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح١/٣٥٩.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣١، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٢٧٤.

(٢) سورة الأعراف – من الآية: ١٧٦.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٤/٤١٠، ٤١١.

وَإِذَا كَانَ لِجَوَابِ (لَو) سَبَبٌ آخرُ غيرُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَلْزَم مِنَ امْتِنَاعِ الشَّرْطِ امْتِنَاعُ الْجَوابِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْ نَامَ الرَّجُلُ لانْتَقَضَ وُضُوؤُهُ)، فنَوْمُ الرَّجُلِ سَبَبٌ لانْتِقَاضِ الْوُضُوءِ، ولا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الشَّرْطِ وهُوَ النَّوْمُ، امْتِنَاعُ الْجَوَابِ وهُوَ انْتِقَاضُ الْوُضُوءِ؛ لأَنَّ لانْتِقَاضِ الْوُضُوءِ أَسْبَابًا أُخْرَى غَيْرَ النَّوْمِ، كَالْحَدَثِ وغَيْرِهِ. ومِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ:

(أ)– قَوْلُ عُمَرَ ﷺ فِي صُهَيْبٍ ﷺ: (نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ! لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)، فدَلَّتْ (لَوْ) فِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّرْطِ، وهُوَ عَدَمُ الْخَوْفِ مِنْ عِقَابِ اللهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الشَّرْطِ امْتِنَاعُ الْجَوَابِ، وهُوَ عَدَمُ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ لِعَدَمِ الْمَعْصِيَةِ أَسْبَابًا أُخْرَى تَقْتَضِيهِ غَيْرَ الْخَوْفِ مِنَ اللهِ، الَّذِي هُوَ وَظِيفَةُ الْعَوَامِّ. ومِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ: الإِجْلَالُ، والإِعْظَامُ، والْمَهَابَةُ، والْمَحَبَّةُ، والْحَيَاءُ، وتِلْكَ وَظِيفَةُ الْخَوَاصِّ، الَّذِينَ مِنْهُمْ صُهَيْبٌ ﷺ، لَوِ فُرِضَ انْتِفَاءُ خَوْفِهِمْ مِنَ اللهِ ﷻ مَا عَصَوُا اللَّهَ إِجْلَالًا لَهُ، وإِعْظَامًا، وَمَهَابَةً مِنْهُ، ومَحَبَّةً لَهُ، وَحَيَاءً مِنْهُ.

فَمَعْنَى (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ): (خَافَ اللهَ فَلَمْ يَعْصِهِ)؛ لأَنَّ عَدَمَ الْخَوْفِ مَنْفِيٌّ فِي اللَّفْظِ، وَضِدُّهُ – وهُوَ الْخَوْفُ – مُثْبَتٌ فِي الْمَعْنَى، وعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ بَاقٍ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ لِعَدَمِ الْمَعْصِيَةِ سَبَبًا آخَرَ غَيْرَ الْخَوْفِ مِنَ اللهِ ﷻ، وَهُوَ الإِجْلَالُ لَهُ. فَقَدْ أَرَادَ عُمَرُ ﷺ أَنَّ صُهَيْبًا ﷺ إِنَّمَا يُطِيعُ اللهَ ﷻ حُبًّا لَهُ وإِجْلَالًا لَا خَوْفَ عِقَابِهِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِقَابٌ يَخَافُهُ مَا عَصَى اللهَ ﷻ، فَفِي الْكَلَامِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ، فَكَيْفَ وَقَدْ خَافَهُ![1].

وهَذَا مَا قَرَّرَهُ الشَّيخُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ – رَحِمَهُ اللهُ – (ت٧٢٨هـ) حِينَ ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَ عُمَرَ ﷺ يُفِيدُ فَائِدَتَيْنِ:

إِحْداهُمَا: أَنَّ صُهَيْبًا ﷺ خَائِفٌ للهِ ﷻ؛ لأَنَّ مَا انْتَفَى بـ(لَوْ) ثَبَتَ بِحَرْفِ النَّفْيِ مَعَهَا.

والثَّانِية: أَنَّ هَذَا الثَّابِتَ فِي حَقِّهِ، وهُوَ الْخَوْف، لو فُرِضَ عَدَمُهُ لَكَانَ مَعَ هَذَا الْعَدَمِ لا يَعْصِي اللهَ ﷻ؛ لأَنَّ تَرْكَ الْمَعْصِيَةِ قَدْ يَكُونُ لِخَوْفِ اللهِ، وقَدْ يَكُونُ لأَمْرٍ آخَرَ غَيْرِهِ؛ إِمَّا لِنَزَاهَةِ الطَّبْعِ، أَوْ إِجْلَالِ اللهِ، أَوِ الْحَيَاءِ مِنْهُ، أَوْ لِعَدَمِ الْمُقْتَضِي إِلَيْهَا[2].

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير٢/٨٨، تح/طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

(٢) ينظر: جامع المسائل٩/٤٦٠، ٤٦١. تح/محمد عزير شمس وآخرين، دار عطاءات العلم، الرياض، ودار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

فَالتَّحْقِيقُ فِي بَيَانِ رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ والْمُحَقِّقِينَ فِي دِلَالَةِ (لَوْ)، أَنْ يُقَالَ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ – رَحِمَهُ اللهُ – (ت٦٦٠هـ):

إِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ وَاحِدٌ؛ فَيَنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَائِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُ سَبَبَانِ، لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ أَحَدِهِمَا عَدَمُهُ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ الثَّانِيَ يَخْلُفُهُ السَّبَبُ الْأَوَّلُ.

فَأَخْبَرَ عُمَرُ ﷺ أَنَّ صُهَيْبًا ﷺ اجْتَمَعَ فِي حَقِّهِ سَبَبَانِ يَمْنَعَانِهِ مِنْ الْمَعْصِيَةِ: الْخَوْفُ، وَالْإِجْلَالُ. فَلَوْ انْتَفَى الْخَوْفُ مِنَ اللهِ ﷻ فِي حَقِّهِ ﷺ لَانْتَفَى الْعِصْيَانُ لِلسَّبَبِ الْآخَرِ، وَهُوَ الْإِجْلَالُ للهِ ﷻ. وَهَذَا مَدْحٌ عَظِيمٌ جَلِيلٌ لِصُهَيْبٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُ لَوْ عَدِمَ الْخَوْفَ مِنَ اللهِ ﷻ لَمْ يَعْدَمِ الإجْلَالَ للهِ ﷻ الَّذِي يَمْنَعُهُ الْمَعْصِيَةَ[1].

قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ (ت٩٠٥هـ): "وإِنَّمَا لَمْ تَدُلَّ (لَوْ) عَلَى انْتِفَاءِ الْجَوَابِ هَهُنَا؛ لأنَّ دِلالَتَهَا عَلَى ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ؛ إِذْ مَفْهُومُ الشَّرْطِ مِنْ أَقْسَامِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، وفُسِّرَ مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ بأن يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مُخَالِفًا لِحُكْمِ الْمَذْكُورِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا، ومَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ بِأَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مُوافِقًا لِحُكْمِ الْمَذْكُورِ.

وفِي هَذَا الأَثَرِ دَلَّ مَفْهُومُ الْمُوافَقَةِ عَلَى عَدَمِ الْمَعْصِيَةِ، لأَنَّهُ إِذَا انْتَفَتِ الْمَعْصِيَةُ عِندَ عَدَمِ الْخَوْفِ، فعِندَ الْخَوْفِ أَوْلَى. وإِذَا تَعَارَضَ هَذَانِ الْمَفْهُومَانِ، قُدِّمَ مَفْهُومُ الْمُوافَقَةِ"[2].

(ب)– قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ﷺ حِينَ سَأَلَتْهُ زَوْجُهُ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ نِكَاحِهَا: (لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ)[3].

فَلَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الشَّرْطِ، وهُوَ عَدَمُ كَوْنِهَا رَبِيبَةً فِي حِجْرِهِ امْتِنَاعُ الْجَوَابِ، وهُوَ عَدَمُ حِلِّهَا لَهُ؛ لِأَنَّ لِهَذَا الْجَوَابِ سَبَبًا آخَرَ، يَقْتَضِي تَحْرِيمَهَا عَلَيْهِ، وَهُوَ كَوْنُهَا ابْنَةَ أَخِيهِ مِنَ الرَّضَاعَةِ. فَلَوْ قُدِّرَ السَّبَبُ الأَوَّلُ مُنْتَفِيًا، وهُوَ كَوْنُهَا رَبِيبَةً فِي حِجْرِهِ – مَا حَلَّتْ لَهُ لِوُجُودِ السَّبَبِ الثَّانِي، وَهُوَ كَوْنُهَا ابْنَةَ أَخِيهِ مِنَ الرَّضَاعَةِ[4]. ومِنْ هُنَا وَجدْنَا شِهَابَ الدِّينِ الْقَرَافِيَّ (ت٦٨٤هـ) يَقُولُ فِي

---

(١) ينظر: الفروق لشهاب الدين القرافي١/٩٠، عالم الكتب، بدون (ط. ت)، وبدائع الفوائد لابن القيم١/٩٤.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح٤/٤١٢.

(٣) صحيح البخاري، كتاب النفقات، بَابُ الْمَرَاضِعِ مِنَ الْمَوَالِيَاتِ وَغَيْرِهِنَّ، حديث رقم٥٣٧٢.

(٤) ينظر: الفروق لشهاب الدين القرافي١/٩٠، وبدائع الفوائد لابن القيم١/٩٤.

مَعْنَى عِبَارَتِهِ ﷺ: "وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي أَصْلًا؛ لِأَنَّ بِهَا وَصْفَيْنِ، لَوْ انْفَرَدَ كُلٌّ مِنْهُمَا [مَا حَلَّتْ] لَهُ: كَوْنَهَا رَبِيبَةً، وَكَوْنَهَا ابْنَةَ أَخِي مِنَ الرَّضَاعِ"(١).

(ج)- قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. فدَلَّتْ (لَوْ) فِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّرْطِ فِي الْمَاضِي، وهُوَ كَوْنُ كُلِّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرةٍ أَقْلَامًا، وكَوْنُ الْبَحْرِ مَمْدُودًا بِسَبْعَةِ أَبْحُرٍ مَمْلوءَةٍ مِدَادًا تَكْتُبُ كَلِمَاتِ اللهِ ﷻ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الشَّرْطِ امْتِنَاعُ الجَوَابِ، وهُوَ عَدَمُ نَفَادِ كَلِمَاتِ اللهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ النَّفَادِ ثَابِتٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، ثَابِتٌ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامًا، وكَوْنِ الْبَحْرِ مِدَادًا، وتَمُدُّهُ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ، وثَابِتٌ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ كَوْنِ ذَلِكَ حَاصِلًا(٢)؛ لِأَنَّ كَلِمَاتِ اللهِ ﷻ لَا نِهَايَةَ لَهَا، ولا يُحِيطُ بِهَا مَخْلُوقٌ؛ فتَنْفَدُ الْأَقْلَامُ وَالْمِدَادُ الَّذِي فِي الْبَحْرِ وَمَا يَمُدُّهُ مِنْ أَبْحُرٍ؛ لأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مُتَنَاهٍ، ولَا تَنْفَدُ كَلِمَاتُ اللهِ ﷻ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ كَلِمَاتِ اللهِ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ.

مَجِيءُ الْمُضَارِعِ بَعْدَ (لَوْ):

إِذَا كان الْفِعْلُ الذي دَخَلَتْ عليه (لو) مُضَارِعًا فظَاهِرُ كَلَام النُّحَاةِ أَنَّهَا تَقْلِبُهُ ماضيًا في الْمَعْنَى. قَالَ ابْنُ يَعِيشَ(ت٦٤٣هـ): "و(لَوْ) إذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمُسْتَقْبَلُ أَحَالَتْ مَعْنَاهُ إلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧] أَيْ: لَوْ أَطَاعَكُمْ"(٣)، أَوْ: لَوْ أَطاعَ مثلَ الْمُخْبِرِ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَقَدْ كَانَ سَعَى بِقَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ إلى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهم ارْتَدُّوا، لَوَقَعْتُمْ فِي عَنَتٍ؛ أَيْ: فِي فَسَادٍ وَهَلَاكٍ(٤).

---

(١) الفروق١/٩٨.

(٢) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي١/٥٤٩، تح/د.سيد عبد العزيز، ود.عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، وهمع الهوامع٢/٥٦٩، تح/د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، بدون (ط. ت).

(٣) شرح المفصل٥/١٠٧، قَدَّمَ له/د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ع ن ت)، تح/د.محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

قَالَ الْخَطِيبُ الْقَزْوِينِيُّ (ت٧٣٩هـ): "فَدُخُولُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾، لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيمَا مَضَى وَقْتًا فَوَقْتًا"[1]، فَعَدَمُ طَاعَةِ رَسُولِ اللهِ لَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ مُسْتَمِرٌّ فِي الأَزْمِنَةِ الْمَاضِيَةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ يَدُلُّ عَلَى الاسْتِمْرَارِ.

وَدُخُولُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]؛ لتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْمَاضِي؛ لِصُدُورِهِ عَمَّنْ لا تَخَلُّفَ فِي إِخْبَارِهِ، وهُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ٧٣].

فَعَدَلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي، ولَمْ يَقُلْ: (ولَوْ رَأَيْتَ إِذْ وُقِفُوا) إِشَارَةً إِلى أَنَّ هَذَا كَلَامُ مَنْ لا خِلَافَ فِي إِخْبَارِهِ، وأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ عِندَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاضِي فِي تَحَقُّقِ الْوُقُوعِ، فَالْفِعْلَانِ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا مُسْتَوِيَانِ عِنْدَهُ، وَالتَّعْبِيرُ بِأَحَدِهِمَا كَالتَّعْبِيرِ بالآخَرِ. فمَا ذُكِرَ مِنْ رُؤْيَتِهِمْ وَاقِفِينَ عَلَى النَّارِ مُسْتَقْبَلٌ فِي التَّحَقُّقِ؛ لأَنَّهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، مَاضٍ بِحَسَبَ التَّأْوِيلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: قَدِ انْقَضَى هَذَا الأَمْرُ لكِنَّكَ مَا رَأَيْتَهُ، ولَوْ رَأَيْتَهُ لَرَأَيْتَ أَمْرًا فَظِيعًا[2].

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي آيَتَيِ الْوَاقِعَةِ: لَوْ شِئْنَا لَجَعَلْنَا الزَّرْعَ حُطَامًا، لَوْ شِئْنَا جَعَلْنَا مَاءَ الْمَطَرِ أُجَاجًا. والْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّعْبِيرِ بصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمُضارِعِ بَعْدَ (لَوْ) هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وإِنْ كَانَ مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى فَهُوَ مُسْتَمِرٌّ دَائِمٌ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ إِلَى نِهَايَةِ الدُّنْيَا، ويُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ مُنْكِرٍ لِلْبَعْثِ بَعدَ الْمَوْتِ فِي كُلِّ زَمَانٍ ومَكَانٍ[3].

فَذْلَكَةٌ:

فِي مُنْتَهَى الْكَلَامِ عَنْ إِشْكَالِيَّةِ دِلَالَةِ (لَوْ) نُقَرِّرُ أَمْرَيْنِ وَافِيَيْنِ بِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مُفَصَّلًا، قَرَّرَهُمَا ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ – رَحِمَهُ اللهُ – وهُمَا:

أَوَّلًا- تَحْدِيدُ دِلَالَةِ (لَوْ)، فَقَدْ انْتَهَى مِمَّا أُثِيرَ حَوْلَ دِلَالَتِهَا إِلَى أَنَّ الْمُتَلَخَّصَ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (لَوْ) تَدُلُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة٢/١٢٦، تح/د.محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، بدون تاريخ.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني٢/١١٠، تح/د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، بدون (ط. ت).

(٣) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي١/٣٥٩.

١- عَقْدِ السَّبَبِيَّةِ والْمُسَبَّبِيَّةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْدَهَا.

٢- تَقْيِيدِ الشَّرْطِيَّةِ بِالزَّمَنِ الْمَاضِي.

٣- امْتِنَاعِ السَّبَبِ (وهُوَ الشَّرْطُ) دَائِمًا: مُثْبَتًا كَانَ أَوْ مَنْفِيًّا[١].

ثانيا- نَقْدُ الْآرَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي دِلَالَةِ (لَوْ)، فَقَدْ قَالَ: "وَقَدِ اتَّضَحَ أَنَّ أَفْسَدَ تَفْسِيرٍ لـ(لَوْ) قَولُ مَنْ قَالَ: (حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ)[٢]، وَأَنَّ الْعِبَارَةَ الْجَيِّدَةَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللهُ –: (حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ)، وَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ: (حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ تَالٍ، وَيَلْزَمُ لِثُبُوتِهِ ثُبُوتُ تَالِيهِ"[٣].

*****

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب٣/٢٢٣.

(٢) لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ لِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ، وَإِنَّمَا تُفِيدُ مُجَرَّدَ الِاسْتِلْزَامِ؛ فَالْجَوَابُ لَازِمٌ لِلشَّرْطِ، والشَّرْطُ مَلْزُومٌ لِلْجَوَابِ، ولا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ انْتِفَاءُ اللَّازِمِ ولَا ثُبُوتُهُ. ينظر: شرح التسهيل لابن الناظم ٤/٩٤.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣/٢٢٨.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: أَسْرَارُ اقْتِرَانِ الْجَوَابِ باللَّامِ

تَوْطِئَةٌ:

يَأْتِي الْفِعْلُ فِي جَوَابِ (لَو) الامْتِنَاعِيَّةِ ماضِيَا مُثْبَتًا، فَيَقْتَرِنُ باللَّامِ غَالِبًا فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، نَحْوُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة:٢٠]، وقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٠]، وقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران:١٥٩]، وقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المائدة:٤٨]، وقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام:٣٥].

وَعَدَمُ اقْتِرَانِ الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمُثْبَتِ باللَّامِ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ بالنِّسْبَةِ إِلَى الاقْتِرَانِ بِهَا، تَقُولُ: (لَوْ تابَ العاصي قَبِلَ اللهُ توبتَهُ). ومِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾[الأعراف:١٠٠]، وقَوْلُهُ ﷻ: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة:٧٠].

وَيَأْتِي الْفِعْلُ فِي جَوَابِ (لَو) الامْتِنَاعِيَّةِ ماضِيَا مَنْفِيًّا بِـ(ما)، فَيَتَجَرَّدُ مِنَ اللَّامِ غَالِبًا فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧]، وقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»[(١)].

وَاقْتِرَانُ الْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ بِـ(ما) باللَّامِ قَلِيلٌ، كما في قولك: (لَوْ ذَاكَرَ عَلِيٌّ دُرُوسَهُ لَمَا رَسَبَ فِي الامْتِحَانِ)، وقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الزُّبَيْدِيِّ: [من الوافر]

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا بَرِحْنَا * وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[(٢)]

---

(١) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، بَابُ تَحْرِيمِ سَبِّ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – حديث رقم (٢٥٤٠).

(٢) الْبَيْتُ مِنْ أَبْيَاتٍ، قَالَهَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الزُّبَيدِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ الإِشْبِيلِيُّ (ت٣٧٩هـ) لَمَّا أُمِرَ بالانتقالِ مِنْ مَدِينَةِ الزَّهْرَاءِ، وهِيَ:

رَأَيْتُ الدَّهْرَ يَلْعَبُ بِالرِّجَالِ * ويَنْقُلُهُمْ لِحَالٍ بَعْدَ حَالِ

ومَنْ صَحِبَ الزَّمَانَ يُلَاقِ مِنْهُ * عَجَائِبَ لَمْ تَكُنْ تَجْرِي بِبَالِ

==

فَأَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ بـ(مَا)، وهَذَا قَلِيلٌ، ولا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى حَرْفٍ نَافٍ غَيْرِ (مَا)[١].

وَقَدْ جَاءَ قَوْلُ اللهِ ﷻ: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] عَلَى الْغَالِبِ فِي الْكَلَامِ وأَحْسَنِ الاسْتِعْمَالِ فِي جَوَابِ (لَوْ)، مِنْ حَيْثُ أَثْبَتَ اللَّامَ فِي الْجَوَابِ الْمَاضِي الْمُثْبَتِ ﴿لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾، وَحَذَفَهَا مِنَ الْجَوَابِ الْمَنْفِيِّ ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْجَوَابِ جَوَابٌ.

*****

أَسْرَارُ اقْتِرَانِ الْجَوَابِ باللَّامِ

تَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ اقْتِرَانَ جَوَابِ (لَو) الْمَاضِي الْمُثْبَتِ باللَّامِ أَكْثَرُ مِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا، وأَنَّ تَجَرُّدَ الْمَاضِي الْمَنْفِي بـ(ما) مِنَ اللَّامِ أَكْثَرُ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِهَا. وَقَدْ الْتَمَسْنَا أَسْرَارًا لِوُجُودِ هَذِهِ اللَّامِ فِي جَوَابِ (لَو) بطَرِيقِ الْبَحْثِ والاسْتِقْرَاءِ لِكَلامِ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَكَانَتْ ثَمَرَةَ ذَلِكَ الْأَسْرَارُ الآتِيَةُ:

السِّرُّ الأَوَّلُ: الدّلالَةُ عَلَى الارْتِبَاطِ والتَّعلُّقِ

وُجُودُ اللَّامِ فِي جَوَابِ (لَو) يَدُلُّ دِلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى ارْتِبَاطِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ جَوَابًا لـ(لَوْ) بِالْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ شَرْطًا لَهَا، وتَعَلُّقِ حُصُولِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى حُصُولِ مَضْمُونِ الأُولَى فِي الْمَاضِي؛ فَإِذَا وُجِدَتِ اللَّامُ فِي الْجَوَابِ فَدَلِيلُ ارْتِبَاطِ الْجُمْلَتَيْنِ وتَعَلُّقِهِمَا مَذْكُورٌ فِي اللَّفْظِ، وإِذَا حُذِفَتْ مِنْهُ فلِعِلْمِ الْمُتَلَقِّي بِهَا، وشُهْرَةِ مَوْقِعِهَا، وعَدَمِ خَفَائِهِ عَلَى ذِي الْحِسِّ اللُّغَوِيِّ.

وبَيَـانُ ذَلِـكَ: أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ كـ(إِنْ، ولَوْ) إِذَا دَخَلَ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْمُسْتَقِلَّتَيْنِ بالإِسْنَادِ، نَحْو: (يَجْتَهِدُ خَالِدٌ، يَنْجَحُ خَالِدٌ) يُخْرِجُهُمَا مِن الاسْتِقْلَالِ بِالْمَعْنَى إِلَى صَيْرُورَتِهِمَا جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَتَصِيرُ الْجُمْلَتَانِ بِحَرْفِ الشَّرْطِ كَأَنَّهُمَا مُفْرَدَانِ مُتَلَازِمَانِ، فَأَشْبَهَتَا الْمُفْرَدَيْنِ فِي بَابِ (الْمُبْتَدَأ والْخَبَر)؛ فَاحْتَاجُوا إِلَى عَلَامَةٍ مَلْحُوظَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الطَّارِئِ.

==

حَلَلْنَا قَاطِنِينَ هُنَا زَمَانًا * فَآلَ بِنَا الزَّمَانُ إِلَى انْتِقَالِ

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا بَرِحْنَا * وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللَّخْمِيّ (ت٥٧٧هـ) ص٥٤٣. تح/د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤/٤١٩، ٤٢٠.

فَأَتَوْا بِالْجَزْمِ فِي الْمُضَارِعِ مَعَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ (إِنْ)؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَقْتَضِي جَزَاءً، وَفِي ذَلِكَ تَطْوِيلٌ، والْجَزَاءُ عَلَى حَسَبِ الشَّرْطِ فِي الإِعْرَابِ؛ فَكَانَ الْجَزْمُ الَّذِي هُوَ سُكُونٌ أَلْيَقَ بِهَذَا الْقِسْمِ، وَبَيْنَ الْجَزْمِ وَالْمَعْنَى مُنَاسَبَةٌ؛ فقَالُوا: (إِنْ يَجْتَهِدْ خَالِدٌ يَنْجَحْ).

وَأَتَوْا باللَّامِ فِي جَوَابِ أَدَاةِ الشَّرْطِ غَيْرِ الْجَازِمَةِ (لَوْ) الْمُخْتَصَّةِ بِالدُّخُولِ عَلَى الْمَاضِي لَفْظًا ومَعْنًى أَوْ مَعْنًى فَقَطْ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ جَعَلَتْهُ مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى، والْجَزَاءُ عَلَى حَسَبِ الشَّرْطِ فِي ذَلِكَ، فَيَأْتِي الْجَزَاءُ فِي بَابِ (لَوْ) مَاضِيًا؛ فَلِذَلِكَ جِيءَ لَهُ بِاللَّامِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى خُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ جُمْلَةً إِسْنَادِيَّةً مُسْتَقِلَّةً بِالْفَائِدَةِ وَدُخُولِهِ فِي كَوْنِهِ جُزْءَ الْفَائِدَةِ (أَوْ مُنَزَّلًا مَنْزِلَةَ جُزْءِ الْجُمْلَةِ) فِي أُسْلُوبِ الشَّرْطِ، الَّذِي لَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ إِلَّا بِتَمَامِ أَرْكَانِهِ؛ فَقَالُوا: (لَوِ اجْتَهَدَ خَالِدٌ لَنَجَحَ فِي الامْتِحَانِ)، وقَالُوا: (لَوِ يَجْتَهِدُ خَالِدٌ لَمَا رَسَبَ فِي الامْتِحَانِ).

فَجَعْلُ الْكَلَامِ أُسْلُوبَ شَرْطٍ عُدُولٌ عَنْ جُمْلَتَيْنِ إِسْنَادِيَّتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ بِالْفَائِدَةِ إِلَى جُمْلَتَيْنِ مُعَلَّقَةٍ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى، ولَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ إِلَّا بِهِمَا مَعًا؛ لِكَوْنِهِمَا بِمَنْزِلَةِ الْمُفْرَدَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ. ودَلِيلُ ذَلِكَ التَّعْلِيقِ أَمْرَانِ:

(أ)– جَزْمُ الْمُضَارِعَيْنِ بالسُّكُونِ مَعَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالشُّكُوكِ، وهِيَ الْأُمُورُ الْمُسْتَقْبَلَةُ لَفْظًا ومَعْنًى أَوْ مَعْنًى فَقَط، الَّتِي نَشُكُّ فِي أَنَّهَا تَكُونُ أَوْ لَا تَكُونُ.

(ب)– وُجُودُ اللَّامِ فِي جَوَابِ (لَوْ) الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَعْلُومِ، وهُوَ الْمَاضِي لَفْظًا ومَعْنًى أَوْ مَعْنًى فَقَطْ، فَقَدْ خَرَجَ الْمَاضِي عَنْ دَائِرَةِ الشَّكِّ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْأُمُورِ يَكُونُ بَعْدَ وُقُوعِهَا[1].

إِسْقَاطُ هَذَا السِّرِّ عَلَى آيَتَيِ الْوَاقِعَةِ

وهُمَا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الْوَاقِعَة: ٦٥]، وقَوْلُهُ ﷻ: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[الْوَاقِعَة: ٧٠]، الْوَارِدَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٦٥) إِنَّا لَمُغْرَمُونَ (٦٦) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (٦٧) أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (٦٨) أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ (٦٩) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ – ٧٠][2].

---

(١) ينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي ٤٢١/٢٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

(٢) يُوجَدُ فَرْقٌ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ: (تَحْرُثُونَ، وتَزْرَعُونَ). قَالَ أَبُو حَفْصٍ النَّسَفِيُّ (ت٥٣٧هـ): "وَبَيْنَ الْفِعْلَيْنِ فَرْقٌ، وَهُوَ أَنَّ الْحَرْثَ أَصْلُهُ التَّفْتِيشُ، وَالزَّرْعَ الْإِنْبَاتُ، وَهُوَ الْمُرَادُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَكَأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ أَوَّلِ فِعْلِهِ حَارِثٌ، ==

وَقَدْ عَقَدَ الْإِمَامُ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت٥٣٨هـ) فَنْقَلَةً لِبَيَانِ ذَلِكَ؛ فَقَالَ: "فإنْ قُلْتَ: لِمَ أُدْخِلَتِ اللَّامُ عَلَى جَوَاب (لَوْ) في قَوْلِهِ: ﴿لَجَعَلْناهُ حُطاماً﴾ ونُزِعَتْ مِنْهُ هَاهُنَا؟

قُلْتُ: إنَّ (لَوْ) لَمَّا كَانَتْ دَاخِلَةً عَلَى جُمْلَتَيْنِ مُعَلَّقَةٍ ثَانِيتُهُمَا بالأُوْلَى تَعَلُّقَ الْجَزَاءِ بالشَّرْطِ، وَلَمْ تَكُنْ مُخَلَّصَةً للشَّرْطِ كَ (إنْ)، وَلَا عَامِلَةً مِثْلَهَا، وإنَّمَا سَرَى فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ اتِّفَاقًا مِنْ حَيْثُ إفَادَتُهَا فِي مَضْمُونَيْ جُمْلَتَيْهَا أَنَّ الثَّانِي امْتَنَعَ لامْتِنَاعِ الأَوَّلِ – افْتَقَرَتْ فِي جَوَابِهَا إِلَى مَا يُنْصَبُ عَلَمًا عَلَى هَذَا التَّعَلُّقِ؛ فزِيدَتْ هَذِهِ اللَّامُ لِتَكُونَ عَلَمًا عَلَى ذَلِكَ.

فإذَا حُذِفَتْ بَعْدَمَا صَارَتْ عَلَمًا مَشْهُورًا مَكَانُهُ؛ فِلأَنَّ الشَّيْءَ إذَا عُلِمَ وشُهِرَ مَوْقِعُهُ، وصَارَ مَأْلُوفًا ومَأْنُوسًا بِهِ – لَمْ يُبَالَ بإسْقَاطِهِ عَنِ اللَّفْظِ؛ اسْتِغْنَاءً بِمَعْرِفَةِ السَّامِعِ"[(١)]، وحِينَئِذٍ يَتَسَاوَى فِي الْكَلَامِ حَالَا الْحَذْفِ والإثْبَاتِ[(٢)].

ثُمَّ قَالَ: "عَلَى أَنَّ تَقَدُّمَ ذِكْرِهَا والْمَسَافَةُ قَصِيرَةٌ مُغْنٍ عَنْ ذِكْرِهَا ثَانِيَةً ونَائِبٌ عَنْهُ"[(٣)].

ومُرَادُهُ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً﴾ قَرِيبَ الذِّكْرِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ اسْتَغْنَى بِذِكْرِ اللَّامِ فِي الْمَوْضِعِ الأَوَّلِ عَنْ ذِكْرِهَا فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي، وبِعِبَارَةِ ابْنِ جُزَيٍّ الْكَلْبِيِّ (ت٧٤١هـ): "أَغْنَى إثْبَاتُهَا أَوَّلًا عَنْ إثْبَاتِهَا ثَانِيًا، مَعَ قُرْبِ الْمَوْضِعَيْنِ"[(٤)].

==

وَبِاعْتِبَارِ آخِرِ فِعْلِهِ عَلَى التَّسْبِيبِ أَوْ عَلَى الْقَصْدِ زَارِعٌ". (طِلَبَةُ الطَّلَبَة ص١٤٩). والْمُرَادُ: أَنَّ الْعَبْدَ حَارِثٌ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، وزَارِعٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، واللهُ ﷻ هُوَ الزَّارِعُ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ.

وَيُوَضِّحُ لَكَ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاغِبِ الأَصْفَهَانِيِّ (ت٥٠٢هـ): "الزَّرْعُ: الْإِنْبَاتُ، وحَقِيقَةُ ذَلِكَ تَكُونُ بالأُمُورِ الإِلَهِيَّةِ دُونَ الْبَشَرِيَّةِ. قَالَ: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤] فَنَسَبَ الْحَرْثَ إِلَيْهِم، ونَفَى عَنْهُم الزَّرْعَ، ونَسَبَه إِلَى نَفْسِه، فَإِذا نُسِبَ إِلَى العَبدِ فلكَونِه فاعِلًا للأَسْبَابِ، الَّتِي هِيَ سَبَبُ الزَّرْعِ، كَمَا تَقُولُ: (أَنْبَتُّ كَذَا)، إِذَا كُنْتَ مِنْ أَسْبَابِ الإِنْبَاتِ". (المفردات في غريب القرآن ص٣٧٩). وقد جاء في كُتُبِ اللُّغَةِ أنَّ (الزَّرْعَ) وَاحِدُ الزُّرُوعِ، وَهُوَ اسْمٌ لِمَا نَبَتَ، وَمَوْضِعُهُ: مَزْرَعَةٌ، وَمُزْدَرَعٌ، و(الزَّرْعُ) – أَيْضًا –: طَرْحُ الْبَذْرِ فِي الْأَرْضِ، وَ(الزَّرْعُ) – أَيْضًا –: الْإِنْبَاتُ والتَّنْمِيَةُ. يُقَالُ: (زَرَعَ اللَّهُ الطِّفْلَ)، أَيْ: أَنْبَتَهُ، ونَمَّاهُ. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس، ولسان العرب لابن منظور، ومختار الصحاح لأبي بكر الرازي، مادة: (ز ر ع).

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/٤٦٦، دار الكتاب العربي– بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

(٢) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات النسفي ٣/٤٢٧. حققه/يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/٤٦٧.

(٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٣٣٨، تح/د.عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ==

وَقَرَّرَ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ (ت٦٠٦هـ) أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَزَاءُ ظَاهِرًا فِي الْكَلَامِ يُسْتَغْنَى عَنْ حَرْفِ اللَّامِ الصَّارِفِ عَنْ تَوَهُّمِ عَدَمِ الارْتِبَاطِ والتَّعَلُّقِ، فَكَوْنُ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ الْمُنَزَّلِ مِنَ الْمُزْنِ أُجَاجًا غَيْرَ صَالِحٍ للشُّرْبِ لَيْسَ أَمْرًا وَاقِعًا، يُتَوَهَّمُ مِنْ ذِكْرِهِ مِنْ دُونَ اللَّام أَنَّهُ خَبَرٌ مُسْتَقِلٌّ بالْفَائِدَةِ، فَإِرَادَةُ الْجَزَاءِ ظَاهِرَةٌ بَيِّنَةٌ، وَيُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِخْبَارِ.

وَكَوْنُ الزَّرْعِ حُطَامًا كَثِيرًا مَا وَقَعَ، فَلَوْ قَالَ: (جَعَلْنَاهُ حُطَامًا) مِنْ دُونِ اللَّامِ، تُوُهِّمَ أَنَّهُ خَبَرٌ مُسْتَقِلٌّ بالْفَائِدَةِ، فَلِذَلِكَ جَاءَ باللَّامِ الصَّارِفَةِ عَنْ ذَلِكَ التَّوَهُّمِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً﴾ لِيُخْرِجَهُ عَمَّا هُوَ صَالِحٌ لَهُ فِي الْوَاقِعِ، وَهُوَ الْحُطَامِيَّةُ[1].

فَاسْتَغْنَى الْكَلَامُ عَنِ اللَّامِ الصَّارِفَةِ عَنْ تَوَهُّمِ عَدَمِ الارْتِبَاطِ والتَّعَلُّقِ حَيْثُ لَا يُتَوَهَّمُ الْإِخْبَارُ، وَلَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهَا حَيْثُ تُوُهِّمَ الْإِخْبَارُ.

وَبَيَّنَ الْبَيْضَاوِيُّ (ت٦٨٥هـ) أَنَّ وُجُودَ هَذِهِ اللَّامِ فِي جَوَابِ (لَوْ) لِلْفَصْلِ بَيْنَ جَوَابِ مَا يَتَمَحَّضُ للشَّرْطِ كـ(إِنْ)، وبَيْنَ جَوَابِ مَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَاهُ كـ(لَوْ)، وأَنَّ حَذْفَ هَذِهِ اللَّامِ الْفَاصِلَةِ مِنْ جَوَابِ (لَوْ) جَاءَ لِعِلْمِ السَّامِعِ بِمَكَانِهَا، أو عَلَى سَبِيلِ الاكْتِفَاءِ بِسَبْقِ ذِكْرِهَا فِي مَوْضِعٍ قَرِيبٍ مِنْ مَوْضِعِ الْحَذْفِ[2].

وقَرَّرَ أَبُو حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيُّ (ت٧٤٥هـ) أَنَّ دُخُولَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً﴾، وَسُقُوطَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾، كِلَاهُمَا فَصِيحٌ.

وَعَابَ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ تَطْوِيلَهُ فِي مُسَوِّغِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: "وَمُلَخَّصُهُ: أَنَّ الْحَرْفَ إِذَا كَانَ فِي مَكَانٍ، وَعُرِفَ وَاشْتُهِرَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، جَازَ حَذْفُهُ لِشُهْرَةِ أَمْرِهِ. فَإِنَّ اللَّامَ عَلَمٌ لِارْتِبَاطِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ بِالْأُولَى، فَجَازَ حَذْفُهُ اسْتِغْنَاءً بِمَعْرِفَةِ السَّامِعِ"[3].

وقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ (ت٧٦٩هـ): "نَصَّ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْمُثْبَتَ الْوَاقِعَ جَوَابًا لـ(لَوْ) يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ وحَذْفُهَا، والْحَذْفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، ونَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشَاءُ

==

ط١، ١٤١٦هـ.

(١) ينظر: التفسير الكبير ٢٩/ ٤٢١.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٨٢/٥، تح/محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

(٣) البحر المحيط ٨٩/١٠، ٩٠.

جَعَلْنَاهُ﴾، ﴿لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾[الأعراف: ١٠٠]، ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ﴾[الأعراف: ١٥٥]..."[١].

تتمّةٌ:

يُؤَيِّدُ أنَّ اللَّامَ فِي جَوَابِ (لَوْ) الشَّرْطِيَّةِ تُفِيدُ الارْتِبَاطَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، وتَعَلُّقَ إِحْدَاهُمَا بالأُخْرَى – أَنَّهَا إِذَا أُشْرِبَتْ مَعْنَى التَّمَنِّي يَجُوزُ أَنْ تُجَابَ بالْفَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، وفِيمَا رُوِيَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَخْنَسِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَنَافُسَ بَيْنَكُمْ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ أَعْطَاهُ اللهُ ﷻ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، وَيَتَّبِعُ مَا فِيهِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: لَوْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَعْطَانِي مِثْلَ مَا أَعْطَى فُلَانًا، فَأَقُومَ بِهِ كَمَا يَقُومُ بِهِ، وَرَجُلٌ أَعْطَاهُ اللهُ مَالًا، فَهُوَ يُنْفِقُ وَيَتَصَدَّقُ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: لَوْ أَنَّ اللهَ أَعْطَانِي مِثْلَ مَا أَعْطَى فُلَانًا فَأَتَصَدَّقَ بِهِ"[٢].

فَجَاءَتِ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ مَنْصُوبَةً بـ(أَنْ) مُضْمَرَةً وُجُوبًا بَعْدَ الْفَاءِ (فَنَتَبَرَّأَ، فَنَكُونَ، فَأَقُومَ، فَأَتَصَدَّقَ)؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ (لَوْ) الْمُفِيدَةِ لِلتَّمَنِّي.

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ (لَوْ) أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ مَكَانَ (فَنَتَبَرَّأَ، فَنَكُونَ، فَأَقُومَ، فَأَتَصَدَّقَ) فِي التَّأْوِيلِ والشَّرْحِ: (لَتَبَرَّأْنَا، لَكُنَّا، لَقُمْتُ، لَتَصَدَّقْتُ) لَصَحَّ الْمَعْنَى، وَوَضَحَ الْمُرَادُ.

فَلَمَّا عُدِلَ عَنِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمُقْتَرِنَةِ بالـلَّامِ فِي جَوَابِ (لَوْ) هَذِهِ إِلَى الْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ جِيءَ بالْفَاءِ، ونُصِبَتِ الْأَفْعَالُ بَعْدَهَا بـ(أن) الْمُضْمَرَةِ؛ لاقْتِضَاءِ الْفَاءِ السَّبَبِيَّةَ، فَمَا قَبْلَ الْفَاءِ سَبَبٌ، وَمَا بَعْدَهَا مُسَبَّبٌ[٣].

وَقَدْ قَرَّرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَا يَعْنُونَ بـ(لو) الْمُفِيدَةِ لِلتَّمَنِّي أَنَّهَا وُضِعَتْ دَالَّةً عَلَى التَّمَنِّي، وإِنَّمَا يَعْنُونَ أَنَّهَا تُشْرَبُ مَعْنَى التَّمَنِّي، فتُجَابُ بِمَا تُجَابُ بِهِ (لَيْتَ) مِنَ الْفَاءِ الْمَنْصُوبِ

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد٣/١٩٥، تح/د.محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة. ط١، ١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند، مسند الشاميين، حديث يَزِيدَ بْنِ الْأَخْنَسِ (١٦٩٦٦) ١٦٨/٢٨، تح/ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

(٣) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري١٨٤، حققه وخرج أحاديثه د/عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، وارتشاف الضرب ١٩٠٣/٤، تح/د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

بَعْدَهَا الْمُضَارِعُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) وُجُوبًا، وإِذَا أُشْرِبَتْ مَعْنَى التَّمَنِّي فَهِيَ (لَوْ) الشَّرْطِيَّةُ، الَّتِي هِيَ حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ، ولَيْسَتْ قِسْمًا مَوْضُوعًا للتَّمَنِّي، وإِنَّمَا تُشْرَبُهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، فكَأَنَّكَ حِينَ نَطَقْتَ بـ(لو) نَطَقْتَ بـ (لَيْتَ)[1].

*****

السِّرُّ الثَّانِي: إِفَادَةُ التَّوْكِيدِ

والتَّوْكِيدُ الَّذِي تُفِيدُهُ هَذِهِ اللَّامُ حِينَ تَكُونُ فِي جَوَابِ (لَوْ) تَعَدَّدَتْ جِهَاتُهُ، واخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَيَانِهِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

أَوَّلًا - ذَكَرَ ابْنُ جِنِّي (ت٣٩٢هـ) أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ (ت٣٧٧هـ) قَدْ ذَهَبَ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ الَّتِي قَالَهَا لَهُ قَدِيمًا إِلَى أَنَّ اللَّامَ فِي جَوَابِ (لَوْ، ولَوْلَا) زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ، واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِجَوَازِ سُقُوطِهَا، وأَنْشَدَ: [من الوافر]

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا * جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ[2]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/١٦١، تح/د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٢) قَالَ ابْنُ سِيدَهْ (ت٤٥٨هـ): "مَعْنَاهُ: أَنَّ الرَّجُلَيْنِ الْمُتَعَادِيَيْنِ فِيمَا قَالَتِ الْعَرَبُ إِذا قُتِلا لم تَخْتَلِط دماؤهما وتفرَّقَت، فَيَقُول: لَو ذُبِحنا مَعًا لتَشَعَّبَت مَسالكُ دمائنا وَلم تَلْتَقِ، فَكَانَ ذَلِك دَلِيلًا على مَا كُنَّا عَلَيْهِ من الحِقْد". المخصص٤/٤٦٦، تح/خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
وهَذَا البيتُ مِنْ أَبْيَاتٍ، قَالَهَا الْمُثَقِّبُ الْعَبْدِيُّ، واسْمُهُ عَائِذُ بنُ مِحْصَنٍ، وهِيَ:

لعَمْرُك إنَّني وأَبَا رَبَاحٍ * عَلَى طُولِ التَّجَاوُرِ مُنذُ حِينِ
لَيُبْغِضُنِي وأُبْغِضُهُ وأَيْضًا * يَرانِي دُونَهُ، وأَرَاهُ دُونِي
فلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنا * جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ
فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ * فَأَعْلَمُ مِنْكَ غَيِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي * عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي
وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا * أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
أَأَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ * أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي

ينظر: ديوان شعر المثقب العبدي، ص٢١١– ٢١٣، ٢٨٢، ٢٨٣، تح/حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط٢، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، والحماسة البصرية لأبي الحسن البصري (ت٦٥٩هـ)١/٤٠، تح/مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، بدون (ط. ت).

فَقَالَ: (جَرَى الدَّمَيانِ)، فَلَمْ يَأْتِ باللَّام[١].

ومِنَ الْمُقَرَّرِ عِندَ حُذَّاقِ النَّحْوِ الْعَرَبِيّ أَنَّ زِيادَةَ الْحَرْفِ في الْكَلَامِ تُفِيدُ ما يُفِيدُهُ التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ، مِنَ الاعْتِنَاءِ بِهِ وتَقْوِيَةِ مَعْنَاهُ وتَمْكِينِهِ في نَفْسِ الْمُتَلَقِّي. قَالَ ابْنُ جِنِّي: كُلُّ حَرْفٍ زِيد فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ إِعَادَةِ الْجُمْلَةِ مَرَّةً أُخْرَى[٢].

وبِهَذَا يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْنَى فِي اسْتِعْمَالاتِ (لَوْ) الشَّرْطِيَّةِ الامْتِنَاعِيَّةِ، فَمَا ذُكِرَتِ اللَّامُ الزَّائِدَةُ في جَوَابِهِ فهُوَ فِي قُوَّةِ جُمْلَتَيْنِ مُكَرَّرَتَيْنِ ومَحَلّ عِنَايَةٍ، ومَا لَمْ تُذْكَرْ فِيهِ فَقَدْ جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ، وهُوَ عَدَمُ التَّوْكِيدِ.

وإِذَا طَبَّقْنَا هَذَا الرَّأْيَ عَلَى آيَتِي الْوَاقِعَةِ فالتَّقْدِيرُ فِي الآيَةِ الأُولَى: (لَوْ نَشَاءُ جَعْلَ الْمَزْرُوعِ هَشِيمًا بآفَةٍ جَعَلْناهُ هَشِيمًا بآفَةٍ، لَوْ نَشاءُ جَعْلَ الْمَزْرُوعِ هَشِيمًا بآفَةٍ جَعَلْناهُ هَشِيمًا بآفَةٍ) بالتَّوْكِيدِ اللَّفْظِيّ، والتَّقْدِيرُ فِي الآيَةِ الأُخْرَى: (لَوْ نَشَاءُ جَعْلَ مَاءِ الْمَطَرِ مِلْحًا جَعَلْنَاهُ مِلْحًا) مِنْ دُونِ التَّوْكِيدِ.

ثانيا- قَرَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت٥٣٨هـ) فِي كِتَابِهِ (الْمُفَصَّل) أَنَّ دُخُولَ اللَّامِ فِي جَوَابِ (لَوْ) الشَّرْطِيَّةِ؛ لِتَأْكِيدِ ارْتِبَاطِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ بالأُولَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وأَنَّ حَذْفَهَا جَائِزٌ، كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[٣].

قَالَ صَدْرُ الأَفَاضِلِ الْخُوارَزْمِيُّ (ت٦١٧هـ): "إِنَّمَا دَخَلَتِ اللَّامُ فِي جَوَابِ (لَوْ) دُونَ جَوَابِ (إِنْ)؛ لأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ بِمَنْزِلَةِ (قَدْ) فَدَخَلَتْ توكيدًا لرَبْطِهَا فَقَط، وأَمَّا (إِنْ) فعَامِلَةٌ فِي الشَّرْطِ والْجَوَابِ؛ فَدَلَّ انْجِزَامُهُ عَلَى ارْتِبَاطِهِ بما قَبْلَهُ"[٤].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب٢/٧٣، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، وشرح المفصل لابن يعيش٥/١٤٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني للمرادي ٨٧، والكليات لأبي البقاء الكفوي٩٩٧، تح/عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون (ط. ت).

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٤٥١، تح/د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، وشرحه لابن يعيش٥/١٤٢.

(٤) التخمير ٤/١٥٩، تح/د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

وإِذَا أَسْقَطْنَا هَذَا الرَّأْيَ عَلَى آيَتِي الْوَاقِعَةِ فَدُخُولُ اللَّامِ في قَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً﴾ لإفَادَةِ تَوْكِيدِ ارْتِبَاطِ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ بالأُخْرَى، وعَدَمُ دُخُولِهَا في قَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ تَجَرُّدٌ مِنَ تِلْكَ الإِفَادَةِ. والْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَعْلَمَ الْمُخَاطَبُونَ أَنَّ أَمْرَ الْمَطْعُومِ أَهَمُّ مِنْ أَمْرِ الْمَشْرُوبِ، وَأَنَّ نِعْمَتَهُ أَعْظَمُ مِنْ نِعْمَتِهِ، وأَنَّ فَقْدَهُ بَعْدَ الْعِنَايَةِ بِهِ والإِنْفَاقِ عَلَيْهِ أَشَدُّ عَلَى الإِنْسَانِ وَأَصْعَبُ مِنْ فَقْدِ الْمَشْرُوبِ. وفِي بَيَانَ ذَلِكَ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ اللَّامَ مُفِيدَةٌ مَعْنَى التَّوْكِيدِ لَا مَحَالَةَ، وَأُدْخِلَتْ فِي آيَةِ الْمَطْعُومِ دُونَ آيَةِ الْمَشْرُوبِ؛ لِلدِّلَالَةِ عَلَى أَنَّ أَمْرَ الْمَطْعُومِ مُقَدَّمٌ عَلَى أَمْرِ الْمَشْرُوبِ، وَأَنَّ الْوَعِيدَ بِفَقْدِهِ أَشَدُّ وَأَصْعَبُ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْمَشْرُوبَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ تَبَعًا لِلْمَطْعُومِ ... وَلِهَذَا قُدِّمَتْ آيَةُ الْمَطْعُومِ عَلَى آيَةِ الْمَشْرُوبِ"[1].

وَزَادَ الطِّيبِيُّ (ت٧٤٣هـ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَّافِ تِلْكَ الدِّلَالَةَ قُوَّةً بِقَوْلِهِ: "ولِذَلِكَ رَتَّبَ عَلَى أَمْرِ الْمَطْعُومِ قَوْلَهُ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٦٥) إِنَّا لَمُغْرَمُونَ (٦٦) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ(٦٧)﴾ وعَلَى أَمْرِ الْمَشْرُوبِ قَوْلَهُ: ﴿فَلَوْلا تَشْكُرُونَ﴾، وَالأَوَّلُ أَدَلُّ عَلَى التَّوْبِيخِ والتَّعْيِيرِ عَلَى كُفْرَانِ النِّعَمِ؛ لِمَجِيئِهِ إِخْبَارِيًّا مُفَصَّلًا، فِيهِ تَصْوِيرُ خَيْبَتِهِمْ وَتَحَسُّرِهِمْ"[2].

ثالثًا- قَرَّرَ ضِيَاءُ الدِّينِ ابْنُ الأَثِيرِ (ت٦٣٧هـ) أَنَّ لَامَ التَّوْكِيدِ لا تَجِيءُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا لِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وفَائِدَتُهَا فِي التَّأْلِيفِ: أَنَّهُ إِذَا عُبِّرَ عَنْ أَمْرٍ يَعِزُّ وُجُودُهُ، أَوْ فِعْلٍ يَعْظُمُ إِحْدَاثُهُ وَوُقُوعُهُ، جِيءَ بِهَا مُحَقِّقَةً لِذَلِكَ وشَاهِدَةً عَلَيْهِ؛ فَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٦٥) إِنَّا لَمُغْرَمُونَ (٦٦) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (٦٧) أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (٦٨) أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ (٦٩) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ – ٧٠].

أَلَا تَرَى كَيْفَ أُدْخِلَتِ (اللَّامُ) في آيَةِ الْمَطْعُومِ دُونَ آيَةِ الْمَشْرُوبِ، وإِنَّمَا جَاءَتْ كَذَلِكَ؛ لأَنَّ جَعْلَ الْمَاءِ الْعَذْبِ مِلْحًا أَسْهَلُ إِمْكَانًا فِي الْعُرْفِ والْعَادَةِ، والْمَوْجُودُ مِنَ الْمَاءِ الْمِلْحِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَوْجُودِ مِنَ الْمَاءِ الْعَذْبِ، وكَثِيرًا مَا إِذَا جَرَتِ الْمِيَاهُ الْعَذْبَةُ عَلَى الأَرَاضِي الْمُتَغَيِّرَةِ التُّرْبَةِ

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/٤٦٧.

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب١٥/٢١١، ٢١٢، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

أَحَالَتْهَا إِلَى الْمُلُوحَةِ والْمَرَارَةِ، فَلَمْ يُحْتَجْ فِي جَعْلِ الْمَاءِ الْعَذْبِ مِلْحًا إِلى زِيَادَةِ تَأْكِيدٍ، فلِذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ (لامُ التَّأْكِيدِ) الْمُفِيدَةُ زِيَادَةَ التَّحْقِيقِ.

وأَمَّا الْمَطْعُومُ فإِنَّ جَعْلَهُ حُطَامًا فِي حَالِ نَضَارَتِهِ ونُضْجِهِ مِنَ الأَشْيَاءِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْمُعْتَادِ، فَهُوَ شَيْءٌ غَيْرُ مَأْلُوفٍ، وإِذَا وَقَعَ فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ سُخْطٍ مِنَ اللهِ شَدِيدٍ، وغَضَبٍ زَائِدٍ، فلِذَلِكَ قُرِنَ بِلَامِ التَّأْكِيدِ زِيَادَةً فِي تَحْقِيقِ أَمْرِهِ، وتَقْرِيرِ إِيجَادِهِ وكَوْنِهِ. وهَكَذَا يَفْعَلُ بِكُلِّ أَمْرٍ فِيهِ خُصُوصِيَّةٌ[١].

رابعًا- مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: أَكَّدَ الْفِعْلَ بِاللَّامِ فِي آيَةِ جَعْلِ الزَّرْعِ حُطَامًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾، وَلَمْ يُؤَكِّدْهُ فِي آيَةِ جَعْلِ الْمَاءِ أُجَاجًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ وَنَبَاتَهُ وَجَفَافَهُ بَعْدَ النَّضَارَةِ حَتَّى يَعُودَ حُطَامًا مِمَّا يَحْتَمِلُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الزَّارِعِ؛ ولِهَذَا قَالَ: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾، أَوْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ نَضَارَتَهُ مِنْ سَقْيِ الْمَاءِ، وَأَنَّ جَفَافَهُ مِنْ عَدَمِ السَّقْيِ وَشِدَّةِ حَرَارَةِ الشَّمْسِ، فَأَخْبَرَ اللهُ ﷻ أَنَّهُ الْفَاعِلُ لِذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّهُ ﷻ قَادِرٌ عَلَى جَعْلِهِ حُطَامًا فِي حَالِ نُمُوِّهِ لَوْ شَاءَ؛ ولِذَلِكَ أَكَّدَ فِعْلَ الْجَعْلِ حُطَامًا باللَّامِ.

وَأَمَّا إِنْزَالُ الْمَاءِ مِنَ السَّمَاءِ فَمِمَّا لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ لِأَحَدٍ قُدْرَةً عَلَيْهِ غَيْرَ اللَّهِ ﷻ؛ ولِذَلِكَ لَمْ يُؤَكِّدْ فِعْلَ الْجَعْلِ أُجَاجًا باللَّامِ[٢]. قَالَ الشَّيْخُ ياسِينُ الْعُلَيْمِيُّ (ت١٠٦١هـ): "وهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ"[٣].

*****

السِّرُّ الثَّالِثُ: إِفَادَةُ التَّأْجِيلِ والتَّأْخِيرِ والْمُهْلَةِ

وُجُودُ هَذِهِ اللَّامِ فِي جَوَابِ (لَوْ) يُفِيدُ التَّأْجِيلَ والتَّأْخِيرَ والْمُهْلَةَ؛ وَلِذَا سَمَّاهَا بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ (لَامَ التَّسْوِيفِ)، فهِيَ: اللَّامُ الدَّالَّةُ بِوُجُودِهَا عَلَى تَأْخِيرِ وُقُوعِ الْجَوَابِ عَنِ الشَّرْطِ،

---

(١) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر٢/١٩٢، ١٩٣، تح/د.أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون (ط. ت)، والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ص٢٢٥، تح/مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، عام النشر: ١٣٧٥هـ.

(٢) ينظر: حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٢٦٠، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ ١٩٥٤م، والتحرير والتنوير ٢٧/٣٢٥، الدار التونسية للنشر، تونس، عام النشر: ١٩٨٤هـ.

(٣) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٢٦٠.

وتَرَاخِيهِ عَنْهُ فِي الزَّمَنِ، كَمَا أَنَّ عَدَمَ وُجُودِهَا يَدُلُّ عَلَى تَعْجِيلِ وُقُوعِ الْجَوَابِ بَعْدَ الشَّرْطِ مُبَاشَرَةً، بِلَا تَأْخِيرٍ وَلَا تَرَاخٍ ولَا مُهْلَةٍ.

نَسَبَ ذَلِكَ الشَّيْخُ خالِدٌ الأَزْهَرِيُّ (ت٩٠٥هـ) إِلَى الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّطِيْفِ ابْنِ يُوْسُفَ بنِ مُحَمَّدٍ الْمَوْصِلِيِّ النَّحْوِيِّ (ت٦٢٩هـ)، حَيْثُ يَقُولُ: "هَذِهِ اللَّامُ تُسَمَّى لَامَ التَّسْوِيفِ؛ لأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ وُقُوعِ الْجَوَابِ عَنِ الشَّرْطِ، وتَرَاخِيهِ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ إِسْقَاطَهَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْجِيلِ؛ أَي: أَنَّ الْجَوَابَ يَقَعُ عَقِيبَ الشَّرْطِ بِلَا مُهْلَةٍ؛ ولِهَذَا دَخَلَتْ فِي: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، وحُذِفَتْ فِي: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] أَيْ: لِوَقْتِهِ فِي الْمُزْنِ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ.

والْفَائِدَةُ فِي تَأْخِيرِ جَعْلِهِ حُطَامًا، وتَقْدِيمِ جَعْلِهِ أُجَاجًا – تَشْدِيدُ الْعُقُوبَةِ؛ أَيْ: إِذَا اسْتَوَى الزَّرْعُ عَلَى سُوقِهِ، وقَوِيَتْ بِهِ الأَطْمَاعُ جَعَلْنَاهُ حُطَامًا، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] انْتَهَى"[1].

فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٦٥) إِنَّا لَمُغْرَمُونَ (٦٦) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (٦٧)﴾ [الواقعة: ٦٣ – ٦٧] – واللهُ أَعْلَمُ –:

أَخْبِرُونِي– أَيُّهَا الْمُنْكِرُونَ قُدْرَةَ اللهِ عَلَى الْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ – عَنِ الْحَبِّ الَّذِي تَبْذُرُونَهُ فِي الْأَرْضِ حِينَ تُثِيرُونَهَا: أَأَنْتُمْ تُنَمُّونَهُ حَتَّى يَبْلُغَ غَايَتَهُ أَمْ نَحْنُ الْمُنَمُّونَ لَهُ؟

لَوْ نَشَاءُ جَعْلَ مَا زَرَعْنَاهُ حُطَامًا لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا– أي: هَشِيمًا بِآفَةٍ فَلَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي مَطْعَمٍ– فِي الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ، بَعْدَ أَنْ يَنْمُوَ ويَكْبُرَ وتَخْرُجَ ثِمَارُهُ وتَطْمَعُوا فِي حَصَادِهِ؛ فَتَكُونُ الْعُقُوبَةُ شَدِيدَةً، والْعَذَابُ أَلِيمًا بالْحَسْرَةِ عَلَيهِ والْحُزْنِ عَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنْهُ، فَظَلْتُمْ النَّهارَ كلَّهُ تَتَعَجَّبُونَ مِنَ الْمُصِيبَةِ الَّتِي نَزَلَتْ بِكُمْ فِي زَرْعِكُمْ، تَقُولُونَ: إِنَّا لَمُعَذَّبُونَ عَذَابًا لَازِمًا، أَوْ ذَهَبَتْ أَمْوَالُنَا بِغَيْرِ عِوَضٍ، بَلْ نَحْنُ حُرِمْنَا مَا طَلَبْنَا مِنَ الرِّيعِ والزَّرْعِ.

---

(١) التصريح ٤١٩/٤، ٤٢٠. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٣/٤، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون (ط. ت).

وَلَيْسَ الْمُرَادُ جَعْلَ الزَّرْعِ حُطَامًا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ؛ فَلِذَلِك جِيءَ باللَّامِ فِي الْجَوَابِ للدّلالَةِ عَلَى تَرَاخِي الْجَوابِ فِي زَمَنِ الْوُقُوعِ عَنِ الشَّرْطِ وتأَخُّرِه عَنْهُ إِذَا حَصَلَتِ الْمَشِيئَةُ.

ويَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ(٦٨) أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ(٦٩)لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ(٧٠)﴾ [الواقعة: ٦٨-٧٠]:

أَخْبِرُونِي – أَيُّهَا الْمُنْكِرُونَ قُدْرَةَ اللهِ عَلَى الْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ – عَنِ الْمَاءِ الْعَذْبِ الَّذِي تَشْرَبُونَهُ: أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ السَّحَابِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ لَهُ؟

لَوْ نَشَاءُ جَعْلَ مَاءِ الْمَطَرِ أُجَاجًا؛ أي: مِلْحًا – جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فِي الزَّمَنِ الْحَالِ، وَهُوَ فِي الْمُزْنِ قَبْلَ أَنْ تَشْرَبُوا مِنْهُ؛ فَلَمْ تَنْتَفِعُوا بِهِ فِي شُرْبٍ وَلَا فِي غَرْسٍ؛ فَلِذَلِك لَمْ يُؤْتَ باللَّامِ فِي الْجَوَابِ للدّلالَةِ عَلَى عَدَمِ تَرَاخِي الْجَوابِ فِي زَمَنِ الْوُقُوعِ عَنِ الشَّرْطِ، بَلْ هُوَ وَاقِعٌ عَقِيبَهُ إِذَا حَصَلَتِ الْمَشِيئَةُ.

فَهَلَّا تَشْكُرُونَ رَبَّكُمْ عَلَى مَا أَعْطَاكُمْ مِنَ الْمَاءِ الْعَذْبِ لِشُرْبِكُمْ وَمَنَافِعِكُمْ، وَصَلَاحِ مَعَايِشِكُمْ، وَتَرْكِهِ أَنْ يَجْعَلَهُ أُجَاجًا لَا تَنْتَفِعُونَ بِهِ[١].

*****

السِّرُّ الرَّابِعُ: زِيَادَةُ تَوْكِيدِ جَوَابِ الْقَسَمِ

جَاءَت اللَّامُ فِي الْجَوَابِ بَعْد (لَوْ) مُؤَكِّدَةً مِنْ مُؤَكِّدَاتِ الْكَلَامِ فِي سِيَاقِ الْقَسَمِ، فهِيَ اللَّامُ الَّتِي تَتَصَدَّرُ بِهَا جُمْلَةُ جَوَابِ الْقَسَمِ لِزِيادَةِ تَوْكِيدِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَتَحْتَمِلُ فِي التَّقْدِيرِ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَا تَصَدَّرَتْهُ اللَّامُ جَوَابًا لقَسَمٍ مُقَدَّرٍ قَبْلَهَا، وهَذِهِ اللَّامُ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، وجَوَابُ (لَوْ) مَحْذُوفٌ؛ لدلَالَة مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، والتَقْدِير فِي قَوْلِكَ: (لَوْ تَابَ الْعَاصِي لَغَفَرَ اللهُ لَهُ): لَوْ تَابَ الْعَاصِي لَقُبِلَ، واللهِ لَغَفَرَ اللهُ لَهُ[٢].

والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا تَصَدَّرَتْهُ اللَّامُ جوابًا لقَسَمٍ مُقَدَّرٍ قَبْلَ (لَوْ)، وهَذِهِ اللَّامُ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، وقَدْ أَغْنَى جَوَابُ الْقَسَمِ عَنْ جَوَابِ (لَوْ)، والتَقْدِير فِي قَوْلِكَ: (لَوْ تَابَ

(١) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري٣٤٨/٢٢، ٣٥٢، ٣٥٤، تح/د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٢) ينظر: همع الهوامع٥٧٣/٢.

الْعَاصِي لَغَفَرَ اللهُ لَهُ): واللهِ لَوْ تَابَ الْعَاصِي لَغَفَرَ اللهُ لَهُ. وَكَانَ الْجَوابُ لِلْقَسَمِ؛ لِتَصَدُّرِهِ، وحُذِفَ جَوَابُ (لَوْ) للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِجَوابِ الْقَسَمِ.

وهَذَا رَأْيُ أَبِي الْفَتْحِ عُثْمَانَ بْنِ جِنِّي (ت٣٩٢هـ)[١]، وَجَعَلَهُ ابْنُ يَعِيشَ (ت٦٤٣هـ) رَأْيَ الْمُحَقِّقِينَ، فَقَالَ: "والْمُحقِّقُونَ على أنّها اللَّامُ التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: (لو جئتَني لأكرمتُك)، فتقديرُه: واللهِ لو جئتَني لأكرمتُك. وكذلك اللَّامُ في جوابِ (لَوْلا)، إذا قلت: (لولا زيدٌ لأكرمتُك)، فتقديره: واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك. فإذا صَرَّحْتَ بالقسم لم يكن بدٌّ من اللَّام، نَحْو قَوْلِهِ: [من الطويل]

فوَاللهِ لولا اللهُ لا شَيْءَ غَيْرُهُ * لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ[٢]

وقَوْلِ الآخَرِ: [من الرجز المشطور]

وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ لِهَذَا خَالِصًا

لَكُنْتُ عَبْدًا يَأْكُلُ الْأَبَارِصَا[٣]

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب٢/٧١.

(٢) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ ثَلاثَةِ أَبْيَاتٍ، قَالَتْهَا امْرَأَةُ مُغِيبَةٌ فِي عَهْدِ سَيِّدِنَا عُمَرَ ﷺ. قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْقُرْطِبِيُّ (ت٤٧٤هـ): "رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ لَيْلَةً بِالْمَدِينَةِ فَسَمِعَ امْرَأَةً تُنْشِدُ:

أَلَا طَالَ هَذَا اللَّيْلُ وَاسْوَدَّ جَانِبُهُ * وَأَرَّقَنِي إِذْ لَا خَلِيلَ أُلَاعِبُهُ

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ * لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

مَخَافَةُ رَبِّي وَالْحَيَاءُ يَكُفُّنِي * وَأُكْرِمُ زَوْجِي أَنْ تُنَالَ مَرَاكِبُهُ

فَلَمَّا كَانَ مِنْ الْغَدِ اسْتَدْعَى عُمَرُ تِلْكَ الْمَرْأَةَ، فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ زَوْجُكِ؟ فَقَالَتْ: بَعَثْتَ بِهِ إِلَى الْعِرَاقِ، وَاسْتَدْعَى نِسَاءً، وَسَأَلَهُنَّ عَنْ الْمَرْأَةِ: كَمْ مِقْدَارُ مَا تَصْبِرُ الْمَرْأَةُ عَنْ زَوْجِهَا؟ فَقُلْنَ: شَهْرَيْنِ، وَيَقِلُّ صَبْرُهَا فِي ثَلَاثَةٍ، وَيُفْقَدُ صَبْرُهَا فِي أَرْبَعَةٍ؛ فَجَعَلَ عُمَرُ مُدَّةَ غَزْوِ الرَّجُلِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ اسْتَرَدَّ الْغَازِينَ، وَوَجَّهَ بِقَوْمٍ آخَرِينَ، وَهَذَا – وَاَللَّهُ أَعْلَمُ – يُقَوِّي اخْتِصَاصَ أَجَلِ الْإِيلَاءِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ". المنتقى شرح الموطأ٤/٣١. مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٣٢هـ.

(٣) قَالَ ابْنُ دُرَيدٍ (ت٣٢١هـ): "خَاطَبَ أَبَاهُ فَقَالَ: لَو كُنْتُ أصْلُحُ لهَذَا الْعَمَلِ الَّذِي تَأْخُذُنِي بِهِ لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الأَبَارِصِ". جمهرة اللغة (ب ر ص)، تح/رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م. وقَالَ ابْنُ السِّيدِ الْبَطَلْيَوسِيُّ (ت٥٢١هـ): "هَذَا الْبَيْتُ لا أَعْلَمُ قَائِلَهُ، ولَا مَا يَتَّصِلُ بِهِ. والظَّاهِرُ مِنْ مَعْنَاهُ: أنَّ قَائِلَهُ سِيمَ خُطَّةً لَمْ يَرْضَهَا، ورَأَى قَدْرَهُ يَجِلُّ عَنْهَا، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ مِمَّنْ يَرْضَى بِمَا سِمْتُمُونِي إيَّاهُ، وأَهَّلْتُمُونِي لَهُ، لَكُنْتُ كَالْعَبْدِ الَّذِي يَأْكُلُ الْوَزَغَ". الاقتضاب في شرح أدب الكتاب٣/١٦٥، تح/أ.مصطفى ==

وتقول. إذا لم تأتِ بالقسم ونَوَيْتَهُ: "لولا زيدٌ لأكرمتُك"، أي: واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك"[١].

ومَعَ نسْبَةِ ابْنِ يَعَيشَ ذَلِكَ الرَّأْيَ إلى الْمُحَقِّقِينَ وَجَدْنَا ابْنَ هِشَامٍ الأَنْصَارِيَّ يَنْقِلُهُ عَنِ ابْنِ جِنِّي، ويَحْكُمُ عَلَيْهِ بالتَّعسُّفِ قائلًا: "وَزعم أَبُو الْفَتْحِ أَنَّ اللَّامَ بَعْدَ (لَوْ، وَلَوْلَا، ولَوْمَا) لَامُ جَوَابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، وَفِيهِ تَعَسُّفٌ. نَعَم الأَوْلَى فِي ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] أَن تَكُونَ اللَّامُ لَامَ جَوَابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، بِدَلِيلِ كَوْنِ الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً ...

وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِمَّا يَدُلُّ عِنْدِي عَلَى ضَعْفِ قَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتِ اللَّامُ بَعْدَ (لَوْ) أَبَدًا فِي جَوَابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ؛ لَكَثُرَ مَجِيءُ الْجَوابِ بَعْدَ (لَوْ) جُمْلَةً اسْمِيَّةً، نَحْوُ: (لَوْ جَاءَنِي لأَنَا أُكْرِمُهُ) كَمَا يَكْثُرُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْقَسَمِ"[٢].

لَكِنَّ إِذْعَانَ ابْنِ هِشَامٍ لِرَأْيِ ابْنِ جِنِّي فِي الآيَةِ الْمَذْكُورَةِ يَقْضِي بِقُوَّةِ هَذَا الرَّأْيِ، وتُؤَكِّدُ ذَلِكَ نَسْبَةُ ابْنِ يَعِيشَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ.

وقَدِ ارْتَضَى ناظرُ الْجَيْشِ (ت٧٧٨هـ) الْقَوْلَ بِحَذْفِ جَوَابِ (لَوْ) فِي الآيَةِ، وأنَّ الْجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ المقرونةَ باللَّامِ جَوَابُ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، وذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُ: "وأمَّا قَوْلُهُ تعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ فقد أُجِيبَ عنه بأنَّ جوابَ (لو) محذوفٌ لدلالة ما بعده عليه، التقدير: لأُثِيبُوا، والجملةُ التي هي (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) جوابُ قسَمٍ محذوفٍ، أي: واللهِ لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ.

ولا شكَّ أنَّ حذْفَ جوابِ (لو) لدلالةِ المعنى عليه كثيرٌ في الكِتابِ الْعَزِيزِ وفي أشْعَارِ الْعَرَبِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١]، وقَالَ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا﴾ [الرعد: ٣١] الآية. التقديرُ في الأولى: ولو كنا صادقين ما آمنتنا، أي: ما صدقتنا، وفي الثانية: ولو افتدى به لم يقبل منه، وفي الثالثة: ولو أنَّ قرآنًا الآيةَ لكان هذا القرآنُ"[٣].

==

السقا، ود.حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، عام النشر ١٩٩٦م.

(١) شرح المفصل لابن يعيش٥/١٤٢، ١٤٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب٣/١٢٠، ١٢١.

(٣) تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٩، تح/د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

إِسْقَاطُ هَذَا الرَّأْيِ عَلَى آيَتَيِ الْوَاقِعَةِ

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا تَصَدَّرَتْهُ اللَّامُ فِي ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة: ٦٥] جَوَابًا لقَسَمٍ مُقَدَّرٍ قَبْلَهَا، وهَذِهِ اللَّامُ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، وجَوَابُ (لَوْ) مَحْذُوفٌ؛ لدلَالَة مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، والتَقْدِير: لَوْ نَشَاءُ جَعْلَ مَا زَرَعْنَاهُ هَشِيمًا بِآفَةٍ عِقَابًا لَكُمْ لَحَصَلَ ذَلِكَ، واللهِ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا...

وحُذِفَتِ اللَّامُ فِي: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]؛ لِعَدَمِ التَّصْرِيحِ بالْقَسَمِ فِي الْكَلامِ، والتَّقْدِيرُ: لَوْ نَشَاءُ جَعْلَ مَاءِ الْمَطَرِ مِلْحًا عِقَابًا لَكُمْ لَحَصَلَ ذَلِكَ، واللهِ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجًا...

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا تَصَدَّرَتْهُ اللَّامُ فِي ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ جوابًا لقَسَمٍ مُقَدَّرٍ قَبْلَ (لَوْ)، وهَذِهِ اللَّامُ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، وقَدْ أَغْنَى جَوَابُ الْقَسَمِ عَنْ جَوَابِ (لَوْ)، والتَقْدِير: واللهِ لَوْ نَشَاءُ جَعْلَ مَا زَرَعْنَاهُ هَشِيمًا بِآفَةٍ عِقَابًا لَكُمْ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا...

وكَانَ الْجَوابُ لِلْقَسَمِ؛ لِتَصَدُّرِهِ، وحُذِفَ جَوَابُ (لَوْ) للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِجَوابِ الْقَسَمِ.

وحُذِفَتِ اللَّامُ فِي: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]؛ لِعَدَمِ التَّصْرِيحِ بالْقَسَمِ فِي الْكَلامِ، والتَّقْدِيرُ: واللهِ لَوْ نَشَاءُ جَعْلَ مَاءِ الْمَطَرِ مِلْحًا عِقَابًا لَكُمْ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجًا... واللهُ ﷻ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ.

*****

خَاتِمَةٌ

الْحَمْدُ للهِ عَلَى نِعْمَةِ التَّمَامِ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مَحْمُودِ الْمُقَامِ، وَعَلى آلِ بَيْتِهِ الأَعْلَامِ، وبَعْدُ...

فِفِي عَاقِبَةِ هَذَا الْبَحْثِ الَّذِي قَامَ عَلَى سُؤَالِ طَالِبٍ جَامِعِيٍّ لِأُسْتَاذِهِ عَنْ سِرِّ مَجِيءِ اللَّامِ فِي جَوَابِ (لَو) الشَّرْطِيَّةِ الامْتِنَاعِيَّةِ – يَطِيبُ لِي أَنْ أُقَرِّرَ الْأُمُورَ الآتِيَةَ:

أولًا- بَيَان إِشْكَالِيَّةِ دلَالَةِ (لَو) فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، ومَا تَرَتَّبَ عَلَيْهَا مِنْ تَعَدُّدِ آرَاءِ اللُّغَوِيِّينَ وغَيْرِهِمْ فِيهَا، وقَدْ قُوبِلَتْ آرَاءُ بَعْضِهِمْ بالإِضْعَافِ والإِبْطَالِ؛ لِعَدَمِ صِدْقِهَا عَلَى جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا الَّتِي جَاءَت فِي السَّمَاعِ النَّثْرِيِّ والشِّعْرِيِّ.

ثانيا- مَجِيء عِبَارَةِ سِيبَوَيْهِ فِي بَيَانِ دلَالَةِ (لَو) الامْتِنَاعِيَّةِ ووَظِيفَتِهَا فِي الْكَلَامِ: (حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ) وَافِيَةً جَامِعَةً؛ فَأَوْلَاهَا عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ عِنَايَةً فَائِقَةً واهْتِمَامًا بَالِغًا، فَتَنَوَّعَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِي شَرْحِهَا، واخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي تَفْسِيرِهَا.

ثالثًا- اسْتَطَاعَ ابْنُ مَالِكٍ أَنْ يَكُونَ الْمُتَأَمِّلَ الدَّقِيقَ لِعِبَارَةِ سِيبَوَيهِ، وصَاحِبَ الْعِبَارَةِ الْجَيِّدَةِ فِي تَحْدِيدِ دلَالَةِ (لَو) الامْتِنَاعِيَّةِ الَّتِي تَصْدُقُ عَلَى جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نَثْرًا ونَظْمًا: (لَوْ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ تَالٍ، يَلْزَمُ لِثُبُوتِهِ ثُبُوتُ تَالِيهِ)

فارْتَضَاهَا الْمُحَقِّقُون مِنْ اللُّغَوِيِّينَ وغَيْرِهِمْ، ورَدُّوا غَيْرَهَا لِقُصُورِهِ عَنِ الصِّدْقِ عَلَى جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ.

رابعًا- كَشَفْتُ السِّتَارَ عَنْ أَرْبَعَةِ أَسْرَارٍ لاقْتِرَانِ جَوابِ (لَو) باللَّامِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وهِيَ:

السِّرُّ الأَوَّلُ: الدّلالَةُ عَلَى الارْتِبَاطِ والتَّعَلُّقِ.

السِّرُّ الثَّانِي: إِفَادَةُ التَّوْكِيدِ.

السِّرُّ الثَّالِثُ: إِفَادَةُ التَّأْجِيلِ والتَّأْخِيرِ والْمُهْلَةِ.

السِّرُّ الرَّابِعُ: زِيَادَةُ تَوْكِيدِ جَوَابِ الْقَسَمِ.

وذَلِكَ بِتَتَبُّعِ أَقْوَالِ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ فِيهَا، واسْتِقْرَاءِ مَوَاضِعِ وُرُودِهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وبِخَاصَّةٍ مَوْضِعَا سُورَةِ الْوَاقِعَةِ، وقَدَّمْتُهَا تَقْدِيمًا مُنَاسِبًا لِطَبِيعَةِ عَصْرِنَا وعُقُولِ أَبْنَائِهِ.

ولله ﷻ الْحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ والْمِنَّةُ والشُّكْرُ، وهُوَ حَسْبِي، ونِعْمَ الْوَكِيلُ!

أَهَمُّ الْمَصَادِرِ والْمَرَاجِعِ

– القرآن الكريم ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١].

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة د/ رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

– إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د/ عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد ابن السِّيد البَطَلْيَوسي، تحقيق أ/ مصطفى السقا، ود/ حامد عبد المجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، عام النشر: ١٩٩٦م.

– أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي، تحقيق/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

– الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق د/ محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

– البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ.

– بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق/ علي بن محمّد العمران، الناشر: دار عطاءات العلم، الرياض، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

– التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، لابن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

– التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٠م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

– التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق د/ عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

– التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الناشر: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

– التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٠هـ.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

– تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق د/ محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.

– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق د/ عبد الله ابن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

– الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لضياء الدين ابن الأثير، تحقيق/ مصطفى جواد، الناشر: مطبعة المجمع العلمي، عام النشر: ١٣٧٥هـ.

– جامع المسائل، للشيخ أحمد بن عبد الحليم، تحقيق/ محمد عزير شمس وآخرين، الناشر: دار عطاءات العلم، الرياض، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

– الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه لمحمد ابن إسماعيل البخاري، عناية د/محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

– جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق/ رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.

– الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، وأ/ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

– حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، تأليف/ محمد ابن عرفة الدسوقي، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، بدون (ط. ت).

– حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٤هـ ١٩٥٤م.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون (ط. ت).

– الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج البصري، تحقيق/ مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب، بيروت، بدون (ط. ت).

– سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون (ط. ت).

– شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

– شرح المفصل لابن يعيش، قَدَّمَ له د/ إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

– صحيح مسلم، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م.

– طلبة الطلبة، لأبي حفص النسفي، الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، تاريخ النشر: ١٣١١هـ.

– عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي، تحقيق د/عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

– فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: حاشية الطيبي على الكشاف، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

– الفروق، لشهاب الدين القرافي، الناشر: عالم الكتب، بدون (ط. ت).

– الكتاب، لسيبويه، تح/عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧هـ.

– الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تح/ عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون (ط. ت).

– لسان العرب، لابن منظور الأنصاري الإفريقي، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ.

– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير، تحقيق د/ أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون (ط. ت).

– المخصص، لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

– مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات النسفي، حققه وخرج أحاديثه/ يوسف علي بديوي، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

– المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

– المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة. الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ.

– مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

– مصابيح المغاني في حروف المعاني لمحمد الموزعي، تحقيق د/ عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، الناشر: دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ السيد سعيد شرف الدين، الناشر: مكتبة الإيمان، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.

– المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق/ صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

– المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري، تحقيق د/ علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٣م.

– مقاييس اللغة، لابن فارس القزويني، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

– المنتقى شرح الموطإ، لأبي الوليد القرطبي الباجي الأندلسي، الناشر: مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٣٢هـ.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح د/عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر، بدون (ط. ت).

*****